

عام من الحرب الروسية الأوكرانية

بين اللاحسم وتزايد فرص المواجهة العالمية

/ecsstudies
www.ecss.com.eg



عام من الحرب الروسية الأوكرانية

بين اللاحسم وتزايد فرص المواجهة العالمية

المدير العام

د. خالد عكاشة

المستشار الأكاديمي

د. عبد المنعم سعيد

رئيس مجموعة العمل

د. توفيق اكليمندوس

التحرير

مها علام

المشاركون

الشيماء عرفات

آية عبد العزيز

بسنت جمال

محمد منصور

محمود قاسم

مها علام

نوران عوضين

إخراج فني

عبد المنعم أبوطالب

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف:+20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات



أهم تطورات العام الأول من الحرب الروسية الأوكرانية

نوران عوضين
باحثة بوحدة الدراسات الآسيوية

24 فبراير 2022

إعلان الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» عن إجراء عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا، أعقب ذلك شن روسيا هجومها العسكري على أوكرانيا برًّا وبحرًا وجوًّا؛ حيث تم أولًا ضرب البنية التحتية العسكرية الأوكرانية ووحدات حرس الحدود، ثم عبور مركبات عسكرية روسية للحدود من ثلاث جهات، من خاركيف في الشمال ولوهانسك في الشرق وشبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا في الجنوب ومن بيلاروسيا أيضًا.

26 فبراير 2022

تبنى الغرب (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) عقوبات غير مسبوقة على روسيا وتقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا.

27 فبراير 2022

حظر الدول الأوروبية مجالها الجوي على شركات الطيران الروسية.

27 فبراير 2022

وضع الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» القوات النووية الروسية في حالة تأهب قصوى.

28 فبراير 2022

إجراء محادثات السلام الأولى بين كييف وموسكو؛ حيث طالبت روسيا بالاعتراف بسيادتها على شبه جزيرة القرم، و«نزع السلاح» و«إزالة النازية» من أوكرانيا، وضمان عدم انضمام أوكرانيا إلى «الناتو» أبدًا. فيما طالبت أوكرانيا بانسحاب روسي كامل.

3 مارس 2022

سيطرة القوات الروسية على مدينة خيرسون في الجنوب. عُدَّت هذه السيطرة جزءًا من محاولة لتأمين ساحل أوكرانيا على البحر الأسود وتشكيل جسر بري بين منطقة القرم والجمهوريات الانفصالية التي تم إنشاؤها في منطقتي دونيتسك ولوهانسك بشرق أوكرانيا. وقد بلغت مساحة الأراضي التي سيطرت عليها القوات الروسية حوالي 119000 كيلومتر مربع (46000 ميل مربع) من إجمالي 603500 كيلومتر مربع، هي مساحة الأراضي الأوكرانية.

4 مارس 2022

سيطرة القوات الروسية على محطة «زابوريجيا» للطاقة النووية، والتي تُعد الكبرى في أوروبا، فيما رفض حلف «الناتو» دعوة أوكرانيا إلى فرض مناطق حظر طيران، قائلًا إن من شأن ذلك تصعيد الصراع.

25 مارس 2022

أشارت موسكو إلى تقليص طموحاتها والتركيز على الأراضي التي يطالب بها الانفصاليون المدعومون من روسيا في الشرق، فيما تشن القوات الأوكرانية هجومًا لاستعادة السيطرة على البلدات الواقعة خارج كييف.

2-3 أبريل 2022

انسحاب روسيا من منطقة كييف والشمال للتركيز على منطقة دونباس الصناعية الشرقية (لوهانسك ودونيتسك)، إلى جانب الجنوب.

21 أبريل 2022

إعلان الرئيس «بوتين» تحرير مدينة ماريوبول الساحلية الواقعة على بحر آزوف بجنوب شرقي أوكرانيا بعد شهرين من الحصار، على الرغم من تحصن مئات الجنود الأوكرانيين في مصنع «آزوفستال» للصلب.

16 مايو 2022

تراجع القوات الروسية من ضواحي خاركيف، ثاني أكبر مدينة في أوكرانيا.

18 مايو 2022

تقدم فنلندا والسويد بطلب للانضمام إلى حلف «الناتو»، خشية أن تكونا أهدافًا مستقبلية للهجوم الروسي.

21 مايو 2022

السيطرة الروسية على مدينة ماريوبول، بعدما أمر الرئيس الأوكراني جنوده المحصنين بمصانع الصلب في «آزوفستال» بإلقاء أسلحتهم لإنقاذ حياتهم. استسلم قرابة 2500 جندي أوكراني، وقامت روسيا بأسرهم.

30 مايو 2022

حظر الاتحاد الأوروبي معظم النفط الروسي كجزء من الموجة السادسة من العقوبات. ويحظر الاتفاق واردات النفط التي يتم تسليمها عن طريق الناقلات، لكنه يسمح للدول غير الساحلية مثل المجر بمواصلة استقبال النفط الروسي عبر خطوط الأنابيب.

31 مايو 2022

سيطرة روسيا على جزء من مدينة سيفيرودونتسك بشرق أوكرانيا، والذي من شأنه السماح لروسيا بالسيطرة الفعلية على لوهانسك.

16 يونيو 2022

زيارة كل من المستشار الألماني «أولاف شولتز»، والرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون»، ورئيس الوزراء الإيطالي «ماريو دراجي»، والرئيس الروماني «كلاوس لوهانيس»، العاصمة الأوكرانية كييف.

3 يوليو 2022

سيطرة روسيا على آخر مدينة خاضعة للسيطرة الأوكرانية في لوهانسك، ليسيتشانسك.

22 يوليو 2022

وقعت كييف وموسكو اتفاقًا لاستئناف صادرات الحبوب من أوكرانيا، في محاولة لتخفيف أزمة الغذاء العالمية الناجمة عن الحصار الروسي لموانئ البلاد.

أهم تطورات العام الأول من الحرب الروسية الأوكرانية

2 أغسطس 2022

تصاعد المخاوف بشأن محطة «زابوروجيا» للطاقة النووية نتيجة القصف المستمر للمنطقة، بما يثير شبح كارثة نووية.

29 أغسطس 2022

شن أوكرانيا هجومًا مضادًا في خيرسون، ونشر أنظمة الصواريخ التي قدمتها الولايات المتحدة ودول غربية أخرى لتدمير مستودعات الذخيرة الروسية والبنية التحتية العسكرية الأخرى. كما هاجمت أوكرانيا قاعدة جوية روسية في شبه جزيرة القرم.

29 أغسطس 2022

أعلنت القيادة العسكرية في جنوب أوكرانيا بدء «هجوم مضاد طال انتظاره» في منطقة الجنوب، بما في ذلك منطقة «خيرسون».

2 سبتمبر 2022

إعلان شركة الطاقة الروسية «غازبروم»، إيقاف إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا عبر خط أنابيب «نورد ستريم 1» إلى أجل غير مسمى.

9-10 سبتمبر 2022

استعادة أوكرانيا السيطرة على جزء كبير من منطقة خاركيف الشمالية الشرقية، بما في ذلك مدينتا إيزيوم وكوبيانسك، اللتان كانتا مركزًا لوجستيًّا روسيًّا رئيسيًّا، الأمر الذي شكل ضربة كبيرة لقدرة روسيا على إيصال إمدادات إلى مواقعها على خط المواجهة في الشرق، وهو ما من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تخفيف السيطرة الروسية على الشرق الأوكراني.

10 سبتمبر 2022

أعلنت وزارة الدفاع الروسية انسحاب قواتها من منطقتين في مدينة خاركيف بشرق أوكرانيا؛ حيث ستتم إعادة تجميع القوات من منطقتي بالاكليا وإيزيوم الواقعتين في مدينة خاركيف إلى منطقة دونيتسك الشرقية.

11 سبتمبر 2022

نشر وزارة الدفاع الروسية خريطة أكدت تراجع القوات الروسية في منطقة خاركيف إلى الضفة الشرقية لنهر أوسكول.

13 سبتمبر 2022

إعلان الرئيس الأوكراني «فولوديمير زيلينسكي» استعادة قوات بلاده نحو ستة آلاف كم2 من الأراضي منذ إطلاق الهجوم المضاد.

21 سبتمبر 2022

إعلان الرئيس الروسي عن تعبئة جزئية، يتم فيها استدعاء 300 ألف جندي من قوات الاحتياط. ويُذكر أن هذا الإجراء هو الأول في روسيا منذ الحرب العالمية الثانية.

23 سبتمبر 2022

إجراء منطقتي خيرسون وزابوريجيا الجنوبيتين، بالإضافة إلى دونيتسك ولوهانسك، استفتاءات للانضمام إلى روسيا.

26 سبتمبر 2022

اكتشاف السويد والدنمارك 4 تسريبات للغاز من خط أنابيب «نورد ستريم»، بعد تفجيرات متعمدة. وبينما حملت أوكرانيا مسؤولية التفجيرات لروسيا، اتهم الرئيس الروسي، بشكل مباشر، الولايات المتحدة وحلفاءها بتفجير خطوط أنابيب «نورد ستريم 1-2».

30 سبتمبر 2022

إعلان الرئيس الروسي ضم المناطق الأربعة.

1 أكتوبر 2022

انسحاب القوات الروسية من ليمان الواقعة في منطقة دونيتسك، وسيطرة القوات الأوكرانية عليها.

3 أكتوبر 2022

استعادة القوات الأوكرانية السيطرة على كامل مناطق خاركيف.

5 أكتوبر 2022

توقيع الرئيس الروسي على قانون ضم مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا الأوكرانية إلى روسيا. كما وقع على مرسوم آخر استحوذت روسيا بموجبه بشكل رسمي على محطة «زابوريجيا» النووية في جنوب أوكرانيا.

8 أكتوبر 2022

انفجار جسر القرم الرابط ما بين روسيا وشبه جزيرة القرم.

10 أكتوبر 2022

شن روسيا هجومًا صاروخيًّا مكثفًا على كامل أراضي أوكرانيا، بما في ذلك العاصمة كييف، ومدن لفيف وترنيولى وزيتوريم في غرب أوكرانيا، ودنيرو وكرمينتشك في وسط البلاد؛ انتقامًا للهجوم على جسر القرم.

10 أكتوبر 2022

إعلان الرئيس البيلاروسي «ألكسندر لوكاشينكو» أن بلاده ستشكل «مجموعة» إقليمية مشتركة من القوات» مع روسيا، ومن المحتمل أيضًا أن تنضم إلى الحرب بعد ذلك.

19 أكتوبر 2022

إعلان الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»، حالة الحرب في الأقاليم الأوكرانية الأربعة التي ضمتها روسيا.

22 أكتوبر 2022

الإبلاغ عن انقطاع التيار الكهربائي في جميع أنحاء أوكرانيا؛ حيث إن الضربات الجوية الروسية في جميع أنحاء البلاد تضرب البنية التحتية الحيوية ومنشآت الطاقة.

11 نوفمبر 2022

إعلان وزارة الدفاع الروسية إتمام سحب قواتها من الضفة الغربية لنهر دنيبرو في مقاطعة خيرسون، وإعلان الرئيس الأوكراني في المقابل استعادة قواته أكثر من 60 بلدة ومدينة في هذه المنطقة.

24-17 نوفمبر 2022

استهداف القوات الروسية عبر أسلحة عالية الدقة طويلة المدى (جوية وبحرية وبرية) نظام القيادة والتحكم العسكري الأوكراني ومنشآت الطاقة ذات الصلة. (بيان وزارة الدفاع الروسية يوم 24 نوفمبر).

24 نوفمبر 2022

تبني البرلمان الأوروبي قرارًا يعتبر روسيا «دولة راعية للإرهاب»، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات لفرض عزلة دولية شاملة على روسيا وتقليص العلاقات الدبلوماسية وحظر المؤسسات الروسية التابعة للدولة.

5 ديسمبر 2022

إعلان وزارة الدفاع الروسية تعرض قاعدتَين جويتَين روسيتَين تقعان في وسط البلاد، لهجمات طائرات مسيَّرة أوكرانية.

21 ديسمبر 2022

زيارة الرئيس الأوكراني الولايات المتحدة، في أول رحلة له إلى الخارج منذ بدء الحرب، واجتماعه مع الرئيس الأمريكي لتأمين منظومة صواريخ «باتريوت» للدفاع الجوي، وأسلحة أخرى.

1 يناير 2023

توجيه أوكرانيا هجومًا صاروخيًّا على مدينة ماكيفكا في منطقة دونتيسك، أدى إلى مقتل 89 جنديًّا روسيًّا، وذلك حسب إعلان وزارة الدفاع الروسية، بينما قدَّر الجانب الأوكراني مقتل 400 جندي روسي.

13 يناير 2023

إعلان وزارة الدفاع الروسية السيطرة على كامل مدينة سوليدار، والتي من شأنها السماح بقطع الإمدادات عن القوات الأوكرانية في مدينة باخموت الواقعة بمنطقة دونتيسك.

16 يناير 2023

إجراء روسيا وبيلاروسيا تدريبات عسكرية مشتركة، وسط مخاوف غربية من أن تستخدم موسكو أراضي بيلاروسيا لشن هجوم بري جديد في أوكرانيا.

25 يناير 2023

إعلان ألمانيا الموافقة على إرسال 14 دبابة من طراز (ليوبارد A6)2 إلى أوكرانيا في المرحلة الأولى، وأنه سيتم إرسال دفعة أخرى من الدبابات في مرحلة لاحقة. فيما أكدت الولايات المتحدة إرسالها 31 دبابة من طراز (م1 أبرامز) إلى أوكرانيا، واعتبرت الأخيرة أن إمدادها بهذه الدبابات من شأنه المساعدة في ردع هجوم روسي محتمل في الربيع.

10 فبراير 2023

إعلان القائم بأعمال رئيس دونيتسك الشعبية «إيجور كيماكوفسكي» سيطرة القوات الروسية على جميع الطرق الرئيسية المؤدية إلى مدينة باخموت.

17 فبراير 2023

إعلان قائد مجموعة «فاجنر» الروسية سيطرة قواته على بلدة باراسكوفييفكا الواقعة شمال باخموت، وأنه من المتوقع تمام سيطرة القوات الروسية على مدينة باخموت بحلول شهر مارس أو أبريل.

19 فبراير 2023

إعلان نائبة الرئيس الأمريكي «كامالا هاريس» أن بلادها قد «قررت رسميًّا» أن روسيا ارتكبت جرائم ضد الإنسانية في أوكرانيا.

20 فبراير 2023

قيام الرئيس الأمريكي بزيارة مفاجئة إلى أوكرانيا، والتعهد بحصول كييف على حزمة مساعدات عسكرية جديدة بقيمة 500 مليون دولار.

21 فبراير 2023

اتهام قائد مجموعة «فاجنر» الروسية «يفجيني بريجوزين» وزير الدفاع الروسي ورئيس الأركان بمحاولة تدمير المجموعة، وحرمان مقاتليها من الذخيرة.

21 فبراير 2023

إعلان وزارة الدفاع البيلاروسية عن إجراء 150 تدريبًا عسكريًّا مشتركًا مع القوات الروسية خلال العام 2023، وجاهزية القوات البيلاروسية للرد على أي استفزاز عسكري على حدودها مع أوكرانيا.

24 فبراير 2023

طرح الصين لمقترح من 12 بندا كمبادرة للسلام، تحت عنوان: موقف الصين من التسوية السياسية في الأزمة الأوكرانية.

المقدمة

تجاوزت الحرب الروسية الأوكرانية عامها الأول منذ اندلاعها في 24 فبراير 2022، وقد شهدت الحرب عددًا من التطورات، لعل أبرزها عدم قدرة روسيا على حسم الحرب لصالحها بشكل سريع كما كان متوقعًا؛ إذ بات العالم يشهد مرحلة حرجة تحمل الكثير من مؤشرات التأزم والاحتقان، بطريقة دفعت بعض التحليلات إلى اعتبار المشهد الراهن بمثابة مقدمات لـ"حرب عالمية ثالثة". فالصورة التي تغلف الحرب الروسية الأوكرانية أضحت تحوي مزيجًا متقاطعًا ومتشابكًا؛ فخطى التصعيد تسير في مسارات متسارعة من جانب، والتداعيات السلبية المرتبطة بالحرب تتسع لتترك بصماتها على أغلب -إن لم يكن كل- دول العالم من جانب آخر. وهو المشهد الذي يعزز من حالة الارتياب وعدم اليقين، ليس فقط داخل الساحة الأوكرانية، ولكن على الساحة الدولية بشكل عام.

أعاد العام الأول للحرب الروسية الأوكرانية الاعتبار للقوة العسكرية وتوظيفها كضامن للدفاع عن المصالح الحيوية للدول، بمعنى أن الحرب قد جعلت من امتلاك القوة العسكرية محددًا رئيسيًّا لقدرة الدولة على التأثير أو على الأقل ضمان البقاء، وكذا الدفاع والمقاومة حال التعدي عليها. وقد كشف العام الأول كذلك عما بدا كحسابات روسية غير دقيقة للعملية العسكرية، ساهمت في رفع التكاليف عليها وعززت من عزلتها الدولية ودفعتها كذلك صوب حافة الانقسام الداخلي. وفي المقابل، وعلى الرغم من اعتبار الدعم الغربي لأوكرانيا بمثابة مرتكز أساسي تأسست عليه الاستراتيجية الأوكرانية في مواجهة الاجتياح الروسي لأراضيها، فإن هذا لا ينفي أن طبيعة الذهنية الأوكرانية -على المستويين الشعبي والرسمي- كان لها دور حاسم في التعامل مع الحرب وتداعياتها، بما فيه الوضع الميداني الذي مر بمراحل فيصلية متعددة.

ونظرًا لما مثلته الحرب الروسية الأوكرانية من تهديد مباشر للنظام الدولي القائم على القواعد، والذي تترأسه الولايات المتحدة، فقد أخذت واشنطن زمام المبادرة في رد الفعل الغربي على الغزو الروسي عبر اعتمادها على استراتيجية متعددة الأبعاد،

ساهمت في جعل واشنطن طرفًا رئيسًا في الحرب ولكن بدون انخراط مباشر على الأرض. وهو ما سمح لها بتحقيق مجموعة من المكاسب، في مقدمتها إعادة تأكيد القيادة العالمية للولايات المتحدة. هذا، وقد فرضت الحرب الروسية الأوكرانية على الدول الأوروبية عددًا من التحديات والتهديدات التي مثلت اختبارًا حقيقيًّا لهيكلية الأمن الأوروبي، بطريقة دفعت -بشكل قوي- إلى ضرورة إعادة النظر في معادلة الأمن الأوروبي، بل وحفزت -بشكل واضح- من عملية الاصطفاف الأوروبي، وكذا تعزيز محورية المظلة الأمنية الأمريكية التي كانت قد شهدت موجة من التشكيك خلال السنوات السابقة.

علاوة على ذلك، فإن العقوبات المتصاعدة المفروضة ضد روسيا نجحت في تحقيق تأثيرها الاقتصادي، لكنها -حتى الآن- لم تستطع تحقيق هدفها المرجو، وهو إنهاء حرب موسكو ضد كييف؛ إذ واجهت تلك العقوبات حواجز ضخمة أمام العمل بالطريقة التي كان من المفترض أن تعمل بها من الناحية النظرية. فقد أظهرت النتائج على أرض الواقع أنه نادرًا ما تلعب العقوبات الاقتصادية دورًا حاسمًا في تحقيق أهدافها النهائية رغم تداعياتها السلبية واسعة النطاق. الأمر الذي يؤشر على أن تداعيات هذه الحرب قد تمتد لسنوات عدة، وحتى إن توقفت المعارك في الميدان، بالاستناد إلى أن تلك التداعيات لم تتوقف عند حدود كونها عسكرية وأمنية، وإنما اتسعت لتشمل كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها؛ فضلًا عن كونها لم تتوقف عند حدود أوروبا، وإنما امتدت لتطول العالم بأسره.

واستنادًا إلى ذلك، يهدف هذا الإصدار إلى تقديم تحليلات بشأن المشهد المعقد المرتبط بالحرب الروسية الأوكرانية بعد مرور عامها الأول، وكذا تفكيك الأبعاد المتداخلة والمركبة لها، والتداعيات التي ارتبطت بها، مع العمل على وضع رؤية استشرافية بشأن مساراتها المستقبلية من خلال تحديد السيناريوهات المحتملة.



حرب خاطفة أم ممتدة:
كيف بدت التحولات العسكرية في الحرب الروسية الأوكرانية في عامها الأول؟

محمود قاسم
باحث بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة



تدخل الحرب الروسية الأوكرانية عامها الثاني وسط حالة من العسكرة وارتفاع معدلات التصادم وغياب أفق للحل السياسي أو التسوية. ويُنظر إلى انطلاق الحرب، في 24 فبراير 2022، كنقطة تحول في مسار العلاقات الدولية، وذلك في ضوء اعتبارين رئيسيين: ينطلق الأول من أن الغرب قد وجد نفسه أمام حرب غير مسبوقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فعلى الرغم من أن حدود المواجهة -حتى الآن- لم تصل لمستوى الحرب العالمية، فإن شدة التأثيرات والتحولات التي أفرزتها الحرب خلال عامها الأول قد جعلتها ضمن التحولات العسكرية الكبرى التي شهدها العالم في العصر الحديث.

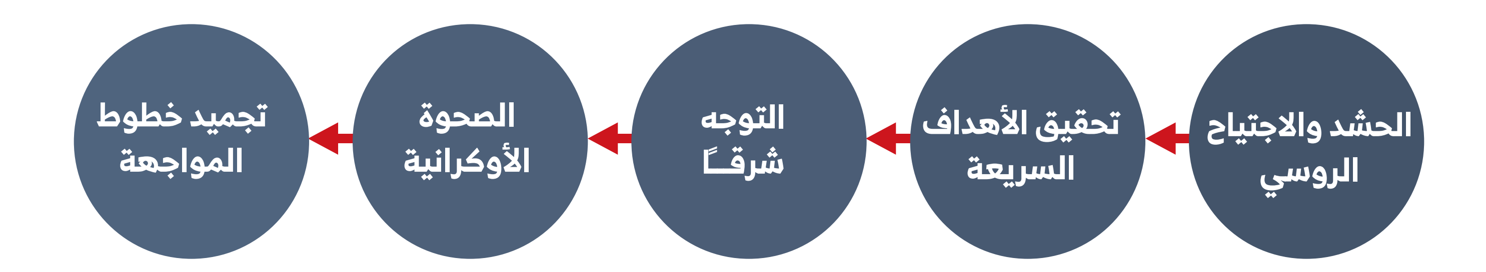
ويدور الاعتبار الثاني حول فكرة أن غزو روسيا لأوكرانيا، وما تبعه من تفاعلات دولية، قد أنهى الحالة التفاؤلية التي سيطرت على المشهد الدولي أثناء جائحة كورونا، والتي فرضت على العالم مزيدًا من التعاون أو على الأقل تحييد الخلافات جانبًا، انطلاقًا من فرضية أن الأزمات الكبرى والتحديات العابرة للحدود تقتضي نسج علاقات تعاونية بهدف الحد من تأثير تلك الأزمات، وقد اصطدمت تلك الفرضية بالحرب الروسية، والتي ساهمت خلال العام الماضي في فرض تفاعلات وتحالفات يغلب عليها طابع العسكرة والصدام على حساب التعاون.

ويمكن ملاحظة أن العام الأول من الحرب قد أعاد الاعتبار للقوة العسكرية وتوظيفها كضامن للدفاع عن المصالح الحيوية للدول، بمعنى أن الحرب الروسية الأوكرانية قد جعلت من امتلاك القوة العسكرية محددًا رئيسيًّا لقدرة الدولة على التأثير أو على الأقل ضمان البقاء والمقاومة في حال الاعتداء عليها من قبل دولة أخرى.

• التحولات العسكرية والميدانية

ثمة تحولات ميدانية وعسكرية شهدها العام الأول من الحرب الروسية الأوكرانية، ارتبط بعضها بأهداف أو استراتيجيات ومحاور حركة الأطراف المنخرطة في المشهد العسكري والميداني. وفي هذا الإطار يمكننا تحديد ملامح واتجاهات التفاعلات الميدانية والعسكرية منذ 24 فبراير 2022، وذلك في ضوء خمس مراحل رئيسية على النحو التالي:





أولًا) الحشد وبداية الاجتياح: بدأت هذه المرحلة منذ مارس 2021 وحتى فبراير 2022؛ حيث بدت تحركات روسيا خلال تلك الفترة وكأنها تقوم بعملية إعداد مخططة ومنظمة لاجتياح أوكرانيا، رغم نفي موسكو الاتهامات الغربية بشأن عملية الاستعداد للحرب، وتأكيدها أن ما يحدث يأتي في إطار تدريب واختبار جاهزية القوات الروسية. ونظرًا للهواجس الأوكرانية على خلفية عملية الحشد الروسية، فقد طالب الرئيس الأوكراني في أبريل 2021، بتسريع آلية انضمام أوكرانيا لحلف شمال الأطلسي "الناتو" كإجراء استباقي، وخلال شهر نوفمبر 2021 أظهرت الأقمار الصناعية قيام روسيا بحشد ما يقرب من 100 ألف جندي على حدودها مع أوكرانيا، وشهدت مرحلة الإعداد للحرب تقديم موسكو لقائمة عُرفت بـ "الضمانات الأمنية"، والتي تقتضي قيام دول حلف "الناتو" بتعهد مكتوب بعدم ضم أوكرانيا للحلف، بجانب خفض قوات الحلف المتمركزة في أوروبا الشرقية. ولم تجد تلك الدعوات أية تجاوب من قبل "الناتو"؛ حيث اعتُبر وقتها أن الاستجابة لتلك المطالب تعني قدرًا من الاستسلام المبكر لروسيا، الأمر الذي قد ينعكس بالسلب على تماسك الحلف. وردًا على التحركات الروسية خلال تلك المرحلة قام "الناتو"، في يناير 2022، بتعزيز وجوده العسكري في أوروبا الشرقية ووضع قواته في حالة تأهب بهدف ردع روسيا والتعامل معها حال نفذت الاجتياح.

وعلى الجانب الآخر، نشرت روسيا نحو 30 ألف جندي في بيلاروسيا، بجانب عدد من المعدات والمنظومات العسكرية المتطورة، في إطار تدريب عسكري مشترك كان من المقرر له الانتهاء في 20 فبراير 2022، وبذلك تكون روسيا قد أكملت محاصرة أوكرانيا من كافة الجهات، خاصة أن الانتشار الروسي في بيلاروسيا -وفقًا لمحللين- كان الأكبر منذ الحرب الباردة. وفي خضم عملية الحشد الروسي والتأهب الغربي جاءت لحظة الاجتياح الروسي في 24 فبراير، من خلال هجمات روسية متعددة الجبهات والاتجاهات، سواء من خلال القوات المتركزة شمالًا في بيلاروسيا أو على الحدود الشرقية لأوكرانيا، أو عبر القوات التي تحتفظ بها موسكو في شبه جزيرة القرم، كما فرضت روسيا طوقًا بحريًا على أوكرانيا من خلال أسطولها في البحر الأسود.

ثانيًا) مرحلة تحقيق الأهداف السريعة: استمرت تلك المرحلة قرابة شهر، منذ بداية الاجتياح الروسي وحتى نهاية مارس، وعملت روسيا خلالها على تحقيق جملة من الأهداف، منها إسقاط المدن الرئيسية -كييف، سومي، خاركيف، خيرسون، ماريوبول- عبر تطويقها كمقدمة للسيطرة عليها، بجانب مساعيها لشل القدرات العسكرية الأوكرانية عبر استهداف الأصول العسكرية لكييف وقصف قواعدها العسكرية، وذلك من خلال تكثيف الضربات الصاروخية مع محاولات التمدد البري تجاه المدن الرئيسية، الأمر الذي تحقق من خلال نجاح روسيا في السيطرة على خيرسون في 2 مارس، علاوة على سيطرتها على أجزاء كبيرة من زابوريجيا. على الرغم من ذلك، أخفقت القوات الروسية في اقتحام العاصمة الأوكرانية كييف كأحد الأهداف الاستراتيجية لها خلال تلك المرحلة؛ حيث توقفت في أقصى مراحل تقدمها العسكري عند مسافة تبعد 15 كيلومترًا عن العاصمة.

وبنهاية مارس 2022، أعلنت روسيا انسحابها من الشمال وتركيز جهودها على شرق أوكرانيا. وبذلك، انتهت مرحلة حرب إسقاط المدن، ولا شك أن حسابات روسيا في تلك المرحلة اصطدمت بالمقاومة الأوكرانية غير المتوقعة، بجانب الإخفاقات اللوجستية الروسية ونقص التمويل والإمداد في بعض الأوقات، ناهيك عن نمط حرب المدن وما فرضه من قيود جعلت القوات الروسية عرضة للضربات الجوية الأوكرانية والكمائن المنتشرة على طول المدن الرئيسية.

ثالثًا) تغيير الاستراتيجية الروسية والتوجه شرقًا: بدأت تلك المرحلة مطلع أبريل حتى نهاية أغسطس من العام الماضي، وذلك في أعقاب إعلان أوكرانيا في 2 أبريل أنها



استعادت السيطرة على منطقة كييف بكاملها بعد انسحاب القوات الروسية من مدن رئيسية قرب العاصمة. وخلال تلك المرحلة عملت روسيا على الابتعاد عن حرب المدن والتركيز على ما يمكن وصفه بمحاولة "الحسم المناطقي"؛ إذ كثفت مجهودها الحربي تجاه المناطق والمدن الواقعة شرق أوكرانيا، بهدف السيطرة على إقليم دونباس وتأمين ممر بري يربط الإقليم بشبه جزيرة القرم. وتبع تغير أولويات روسيا العسكرية، تغير مماثل في القيادة الميدانية؛ حيث أعلنت تعيين الجنرال الروسي "ألكسندر دفورنيكوف" في 9 أبريل بهدف مواكبة التحول في الخطة العسكرية والتعاطي مع الإخفاق العسكري خلال المرحلة السابقة.

وخلال تلك المرحلة نجحت روسيا في تحقيق مكاسب ميدانية كبيرة، من بينها الاستيلاء على ماريوبول في 20 مايو، ما تسبب في عزل أوكرانيا عن موانيها البحرية، بجانب إحكام السيطرة على كامل أراضي لوهانسك في يوليو، وذلك في أعقاب إزاحة القوات الأوكرانية من مدينة "ليسيتشانسك"، آخر المدن التي كانت تسيطر عليها أوكرانيا في المنطقة. وقد ساهم ذلك النجاح في تكثيف روسيا جهودها للسيطرة على دونيتسك، ورغم تعثر جهود حسمها لصالحها حتى الآن، فإنها تسيطر على أكثر من 75% من المقاطعة.

وفي مواجهة التقدم الروسي الميداني خلال تلك الفترة، بدأت الولايات المتحدة والدول الغربية في تكثيف دعمها العسكري لأوكرانيا، سواء عبر ضخ مزيد من الحزم العسكرية، أو من خلال إمداد كييف بمنظومات دفاعية متطورة، فقد استلمت أوكرانيا في يوليو راجمات صواريخ "هيمارس"، والتي ساعدت القوات الأوكرانية في مقاومة التمدد الروسي؛ إذ يصل مداها إلى 70 كيلومترًا بما يضمن لأوكرانيا مزيدًا من الدقة في استهداف الأهداف البعيدة.

رابعًا) الصحوة الأوكرانية مقابل الصدمات العسكرية الروسية: شهدت الفترة منذ نهاية أغسطس وحتى ديسمبر من العام الماضي، نوعًا من الاستفاقة الأوكرانية؛ حيث تمكنت بفعل الدعم العسكري الغربي من إلحاق خسائر عسكرية متلاحقة للقوات الروسية، وبدأت الصحوة الأوكرانية عبر شن هجمات مضادة في عدد من المناطق التي تسيطر عليها روسيا، والتي انتهت بنجاح القوات الأوكرانية في إحكام السيطرة على خاركيف منتصف سبتمبر، كما جاء سقوط مدينة ليمان في مطلع أكتوبر ليعكس النزيف الميداني والخسائر التي تتعرض لها روسيا بصورة غير مسبوقة منذ بداية الحرب، خاصة أن هذه المدينة تُعد محورًا استراتيجيًّا لتقديم الدعم اللوجستي والعملياتي للعناصر الروسية في منطقة دونيتسك.

ولا ينفصل عن ذلك، الإعلان عن تفجير جسر القرم في ذات الفترة، والذي حمل عددًا من الدلالات الاستراتيجية والرمزية؛ كونه يربط بين روسيا وشبه جزيرة القرم، ومن ثم، فرض تدميره تحديًا عملياتيًّا يتعلق بنقل الأسلحة والذخيرة وتقديم الخدمات اللوجستية، الأمر الذي أثر على حركة القوات الروسية في ظل التفوق الأوكراني الملحوظ خلال تلك المرحلة. وقد افتقدت روسيا في تلك المرحلة القدرة على توجيه دفة الحرب والتحكم في مسارها، ما استدعى تدخلًا من قبل مخططي الحرب، وذلك في اتجاهين: استهدف الأول إعلان حالة التعبئة الجزئية في 21 سبتمبر واستدعاء نحو 300 ألف من عناصر الاحتياط. بجانب الاتجاه لتغيير القيادة العسكرية المسؤولة عن إدارة الحرب والمشهد الميداني؛ إذ أعلنت وزارة الدفاع الروسية، في 8 أكتوبر، تكليف الجنرال "سيرجي سوروفيكين" بقيادة المرحلة. وتشير عملية الإحلال والتبديل في القيادات إلى إدراك الجانب الروسي للمأزق الذي تتعرض له القوات في أوكرانيا، كما أن تغيير القيادات العسكرية قد يرتبط بتغيير الاستراتيجية والتخلي عن النمط الدفاعي الذي غلب على مجمل حركة روسيا في تلك الفترة.

ومع ذلك، استمرت الصدمات العسكرية الروسية في أعقاب نجاح أوكرانيا في طرد القوات الروسية من خيرسون في 11 نوفمبر، الأمر الذي فرض مزيدًا من الشكوك حول الاستراتيجية العسكرية الروسية في أوكرانيا وجدوى استمرار الحرب، وخاصة أن الانسحاب من خيرسون جاء في أعقاب إعلان ضمها للاتحاد الروسي، ما يعني أن تخلي روسيا عنها يعكس تخليًا عن جزء من أراضيها وفقًا للرواية الروسية خلال تلك الفترة.

خامسًا) تجميد خطوط المواجهة: مع نهاية شهر نوفمبر دخلت الحرب الروسية الأوكرانية مرحلة جديدة أشبه بالهدنة الاضطرارية بين الطرفين؛ حيث تراجعت حدة المواجهات العسكرية، وذلك بفعل دخول فصل الشتاء وتساقط الثلوج وانخفاض درجات الحرارة، الأمر الذي أدى بالضرورة لتراجع الجهود العسكرية وإبطاء الحراك العسكري للقوتين، نظرًا لأن طبيعة الأرض الترابية مع استمرار سقوط الأمطار تؤدي لصعوبة تحرك الدبابات وشاحنات الجنود والمدرعات بسهولة. ومع ذلك، لم تتوقف روسيا عن استهداف البنية التحتية الأوكرانية في تلك الفترة عبر المسيرات والصواريخ.

ورغم الهدوء المؤقت الذي خيم على المشهد العسكري، فقد دارت معارك عنيفة بين الطرفين حول مدينة "سوليدار" خلال شهر يناير 2023، قبل أن تنجح القوات الروسية في السيطرة عليها، ما يؤمن لها تعزيز مواقعها العسكرية قرب مدينة باخموت، وذلك في إطار مساعي روسيا للسيطرة على مقاطعة دونيتسك بما يضمن لها السيطرة على كامل الأراضي الواقعة في إقليم دونباس. ولا تزال مدينة باخموت محورًا للهجمات والهجمات المضادة بين الطرفين في الوقت الحالي، ويمكن أن تنتهي مرحلة تراجع حدة القتال وسط توقعات بشن هجوم روسي موسع خلال الذكرى الأولى للحرب، الأمر الذي قد تكشف عنه التحولات الميدانية والعسكرية خلال المرحلة القادمة، في ظل ترجيح البعض لرغبة روسيا في تحقيق إنجاز عسكري مع انتهاء العام الأول من الحرب.

وشهدت تلك الفترة إعلان الدول الغربية عن تزويد أوكرانيا بمزيد من المعدات والأسلحة النوعية؛ إذ وافقت الدول الغربية على إرسال دبابات القتال الرئيسية لأوكرانيا، وذلك في أعقاب موافقة واشنطن على إرسال دبابات من طراز "إم 1 أبرامز"، وموافقة ألمانيا وعدد من الدول الغربية على إمداد القوات الأوكرانية بدبابات "ليوبارد 2"، كما تعهدت بريطانيا بتقديم أربع عشرة دبابة من طراز "تشالنجر". وينظر لهذه المساعدات في إطار مساعي الغرب في الحفاظ على الصمود الأوكراني، والحيلولة دون نجاح موسكو في الحسم العسكري حال قررت توسيع حدة المواجهة خلال العام الثاني من الحرب. ورغم ذلك يظل هناك عدد من التحديات يرتبط بكم الدبابات القتالية التي يمكن أن يرسلها الغرب لأوكرانيا، وقدرتها على إحداث الفارق مقارنة بامتلاك روسيا أكبر أسطول من الدبابات في العالم، علاوة على المدة الزمنية اللازمة لتأهيل وتدريب العناصر الأوكرانية على التعامل معها، فضلًا عن الأمور المرتبطة بأعمال الصيانة وما قد تفرضه من تحديات مستقبلية.

يوضح الشكل السابق التحولات التي طرأت على خرائط السيطرة الميدانية خلال العام الأول من الحرب

- **انعكاسات عسكرية**

صاحب العام الأول من الحرب عدد من الارتدادات والتداعيات المتباينة، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولًا) التحول لنمط الحرب الممتدة: تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في عودة الحروب الممتدة للساحة الدولية مرة أخرى؛ فبالرغم من أن كافة الاتجاهات كانت تُشير لأن القوات الروسية سوف تتمكن من تحقيق انتصار سريع نظرًا للفوارق الكبيرة في ميزان القوة العسكرية بين الطرفين، فإن الحرب الخاطفة المتوقعة تحولت لحرب طويلة وممتدة، تعرض فيها الطرفان لقدر كبير من الاستنزاف، فقد كشفت تقارير أمريكية في نوفمبر 2022 أن ضحايا الحرب من الطرفين تجاوز 200 ألف جندي، ورغم أن تلك الأرقام قد تحمل قدرًا من المبالغة أو التشكيك، فإنها تشير لحجم النزيف البشري الناجم عن الحرب، وذلك بجانب الخسائر في المعدات العسكرية لكلتا القوتين، الأمر الذي يُرجح أن يزداد خلال الفترات القادمة في ظل استمرار الحرب وصعوبة الحسم العسكري لأي من الطرفين. من هنا، يمكن الإشارة إلى أن روسيا والغرب وجدوا أنفسهم أمام حرب ممتدة يمكن أن تستمر لسنوات قادمة وفقًا لعدد من المسؤولين الغربيين، وهو ما يؤشر على أن مخططي الحرب قد وقعوا في فخ إطلاق الحرب دون وجود تصور كامل عن كيفية إيقافها، ما حولها من حرب خاطفة إلى حرب ممتدة لا يمكن التنبؤ بمسارها.

ثانيًا) تعزيز الانتشار العسكري الأمريكي في أوروبا: فرضت الحرب الروسية الأوكرانية تحديًا كبيرًا على دول "الناتو" والولايات المتحدة، بطريقة استدعت عمل واشنطن على تعزيز انخراطها العسكري في أوروبا بهدف طمأنة الحلفاء والدفاع عن مصالح وأمن الدول الأعضاء في الحلف. فمنذ اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، أرسلت الولايات المتحدة حوالي 20 ألف جندي إضافي لأوروبا بهدف تعزيز دفاعات "الناتو"، بما يشمل نشر قوات أمريكية في بولندا ودول البلطيق ورومانيا.



من ناحية أخرى، نشر الجيش الأمريكي، في أكتوبر 2022، الفرقة 101 المحمولة جوًّا في أوروبا لأول مرة منذ ما يقرب من 80 عامًا، وتم تدريب هذه الوحدة على الانتشار في أي ساحة معركة في العالم في غضون ساعات. وعلى الرغم من ارتفاع معدل الانتشار العسكري الأمريكي في أوروبا وبلوغ العدد الإجمالي نحو 100 ألف جندي، فإنه يظل بعيدًا عن مستوى الانتشار في الحرب الباردة، والذي بلغ نحو 430 ألفًا عام 1957.

ثالثًا) تحولات في المفاهيم والعقيدة العسكرية: ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في تغيير العقيدة العسكرية لعدد من الدول، فعلى سبيل المثال: ظهرت ألمانيا بشكل مغاير لما كانت عليه منذ الحرب العالمية الثانية؛ إذ اتجهت سريعًا لتطوير وتحديث قواتها المسلحة، وتخصيص ميزانية تُقدر بنحو 100 مليار يورو للدفاع، علاوة على انخراطها المباشر في تقديم عدد من الأسلحة والمعدات القتالية المتطورة لأوكرانيا، بما يُعد تحولًا جذريًّا في سياساتها الدفاعية والأمنية. من ناحية أخرى، اتجهت دول الحياد إلى تجاوز تلك الفكرة والتوجه نحو الانضمام لمظلة "الناتو" (فنلندا والسويد)، وهو تحول لافت ناجم بصورة مباشرة عن الحرب الأوكرانية. بجانب توجه الدول الأوروبية لزيادة إنفاقها العسكري ومساهمتها داخل حلف "الناتو"، في وقت واجه فيه الحلف حالة من الانقسام والتشظي قبل اندلاع الحرب، لدرجة إثارة نقاشات ترتبط بجدوى الحلف واستمراره، وهو ما يشير بشكل أساسي لفكرة العسكرة التي تسيطر على الساحة الدولية، ومساعي كل طرف لامتلاك الردع أو ضمان الاحتماء بقدراته الذاتية أو قدرات حلفائه حال امتدت الحرب إليه.

ولم تتوقف التأثيرات عند حدود الدول القريبة لنقاط الاشتباك العسكري، والتي يمكن أن تمتد الحرب إليها، بل اتسع نطاق التغيير في المفاهيم والعقيدة العسكرية لعدد من المساحات الجغرافية الأخرى؛ حيث لا ينفصل عن هذا التوجه حالة التحول الكبير الذي تشهده اليابان، والتي كانت قد وقَّعت على وثيقة الاستسلام في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وظلت توجهاتها طيلة العقود الماضية تسير في إطار السلمية والابتعاد عن العسكرة، إلا أن العام الماضي قد شهد تحولًا في عقيدتها بشكل دفعها إلى زيادة الإنفاق الدفاعي لنحو 2% بميزانية تُقدر بـ 320 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة، ما يضعها ضمن أعلى الدول في الإنفاق العسكري في العالم بعد أمريكا والصين، علاوة على مساعيها للتعاقد على منظومات ومعدات عسكرية متطورة؛ حيث نظرت طوكيو للحرب الروسية الأوكرانية باعتبارها "بروفة" لما يمكن أن يكون عليه المشهد حال قيام الصين بغزو تايوان.

رابعًا) التأثير على السمعة العسكرية الروسية: تحتل روسيا المرتبة الثانية عالميًّا في قائمة الدول المصدرة للسلاح بعد الولايات المتحدة؛ حيث تمثل مبيعات الأسلحة الروسية نحو ٪20 من المبيعات العالمية، وهو ما يدر عوائد مالية تصل إلى 15 مليار دولار سنويًّا، ويُرجح أن تهتز أو تتأثر مكانة وسمعة روسيا العسكرية بفعل الحرب في أوكرانيا، خاصة في ظل الإخفاقات العسكرية وعدم قدرتها على حسم المعركة عسكريًّا، ما يثير الشكوك حول جدوى أسلحتها وقدراتها على إحداث فوارق نوعية في الحروب الكبرى، بما يمكن أن ينعكس على مبيعات الأسلحة الروسية، بطريقة قد تدفع بعض الدول إلى البحث عن بديل للسلاح الروسي في ظل توجه روسيا لتخصيص أغلب إنتاجها لخدمة المجهود الحربي في أوكرانيا، علاوة على القيود المفروضة على روسيا، والتي قد تحول دون استمرار صفقات السلاح مع روسيا. وفي هذا الإطار، قال رئيس فرع تصدير الأسلحة في روسيا: إن إجمالي عائدات تصدير الأسلحة في عام 2022 من المُرجح أن يصل إلى 10.8 مليار دولار، وهو ما سيكون أقل بنحو ٪26 من الإيرادات المحققة عام 2021. ولا شك أن أية خصم أو تراجع في حصة روسيا من المبيعات العسكرية سوف يصب في صالح الولايات المتحدة، وهو ما انعكس في ارتفاع مبيعات واشنطن خلال 2022؛ إذ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، في يناير 2023، في تقرير لها، أن مبيعات المعدات العسكرية الأمريكية ارتفعت بنسبة ٪49 ووصلت لنحو 205.6 مليار دولار عام 2022.

خامسًا) تنامي دور القوات شبه العسكرية: عمدت روسيا إلى توظيف عناصر "فاجنر" في عدد من الساحات والصراعات المسلحة، رغم نفي موسكو وجود صلة تربطها بالمجموعة، ولم تكن الحرب الأوكرانية بعيدة عن هذا التوظيف، فعلى الرغم من تأكيد بعض التقارير على انخراط عناصر "فاجنر" في الحرب منذ البداية، فإن أدوارها الميدانية قد اتسعت وظهرت للعلن خلال المعارك الأخيرة لروسيا شرق أوكرانيا، لدرجة أنها انتزعت الصدارة من القوات الروسية النظامية في عدد من المعارك، وفي مقدمتها معركة السيطرة على مدينة سوليدار يناير 2023، كما تقود بصورة كبيرة المعارك الدائرة في باخموت خلال الفترات الماضية.



ومـع تعاظـم دور "فاجنـر" وتزايـد نفوذهـا، أخـذت الخلافـات في الاتساع بين "يفجيني بريجوزين "زعيم مجموعة "فاجنر" والمؤسسة العسكرية الروسية، نتيجة لسعي الأول لتأمين عـدد مـن المكاسب الميدانيـة لصالـح مجموعتـه، كمـا كشـف انتقـاده لعـدد مـن القيـادات العسـكرية للحـرب، وعمـل علـى توظيـف ذلـك فـي زيـادة شـعبيته فـي الداخـل الروسـي. هـذا، وقـد أعلـن البيـت الأبيـض 17 فبرايـر عـن مقتـل نحـو 30 ألفًا مـن عناصـر "فاجنـر" منـذ انـدلاع الحـرب، مـا يشـير لحـدود انخـراط تلـك المجموعـة فـي جبهـات القتـال المختلفـة.

سادسًا) التأكيـد علـى ضـرورة الموازنـة بيـن كـم الأسـلحة ونوعيتهـا: أظهـرت الحـرب الروسـية علـى أوكرانيـا أهميـة الموازنـة بيـن كـم الأسـلحة والمعـدات ونوعيتهـا؛ إذ سـاد فـي السـنوات الماضيـة توجـه لـدى العسـكريين والقائميـن علـى الصناعـات الدفاعيـة والعسـكرية، فرضيـة أن الأسـلحة الدقيقـة النوعيـة والأكثـر تطـورًا يمكـن أن تعـوض النقـص فـي الكـم والكتلـة البشـرية لـدى بعـض الجيـوش، إلا أن الحـرب قـد أوضحـت عـدم دقـة تلـك الفرضيـات، وهـو مـا أشـار إليـه تقريـر صـادر عـن المعهـد الدولـي للدراسـات الاسـتراتيجية، فـي ينايـر 2023، حـول الـدروس المسـتفادة مـن الحـرب الروسـية، والـذي أكـد علـى أن اسـتخدام روسـيا فـي بدايـة الحـرب أعـدادًا صغيـرة مـن الأسـلحة المتطـورة لـم يحقـق لهـا النصـر، مـا يقلـل مـن فرضيـة تفـوق الأسـلحة النوعيـة فـي كل الأحـوال، ورغـم أهميـة القـدرات النوعيـة فـي إحـداث الفـارق العسـكري والميدانـي، فـإن الموازنـة بينهمـا قـد باتـت ضـرورة فـي ضـوء خبـرة العـام الأول مـن الحـرب.

سـابعًا) تصاعـد أدوار الطائـرات المسـيرة: سـيطرت الطائـرات بـدون طيـار علـى الأجـواء الحربيـة فـي أوكرانيـا؛ حيـث لجـأ الطرفـان لتوظيـف المسـيرات للقيـام بعـدد مـن المهـام القتاليـة والاسـتخبارية عبـر جمـع المعلومـات أو مـن خـلال توثيـق مجريـات الحـرب. ويبـدو أن هـذا التوظيـف منطقـي فـي ضـوء انخفـاض تكلفـة إنتـاج المسـيرات، وعـدم الحاجـة لقـدرات بشـرية كبيـرة للتحكـم فيهـا، بمـا يقلـل حجـم الخسـائر بيـن القـوات، ناهيـك عـن قدرتهـا التدميريـة. فعلـى سـبيل المثـال: مكَّنـت الطائـرات المسـيرة أوكرانيـا مـن تعطيـل خطـوط الإمـداد ومهاجمـة أنظمـة الدفـاع الجـوي الروسـي بجانـب القيـام بمهـام بحريـة كإغـراق السـفن؛ إذ أعلنـت القـوات المسـلحة الأوكرانيـة، فـي مايـو الماضـي، عـن تدميـر قاربيـن روسـيين فـي البحـر الأسـود باسـتخدام الطائـرات المسـيرة. ومـن جانبهـا، كثفـت روسـيا توظيـف الطائـرات المسـيرة فـي اسـتهداف البنيـة التحتيـة والمواقـع الحيويـة الأوكرانيـة.

واتصـالًا بذلـك، فقـد أضفـت الحـرب الروسـية الأوكرانيـة أهميـة كبيـرة علـى الطائـرات بـدون طيـار إيرانيـة الصنـع؛ بحيـث أضحـت السـاحة الأوكرانيـة مختبـرًا لتلـك الطائـرات، بـل إن الحـرب قـد وضعـت إيـران ضمـن مـوردي الأسـلحة عبـر توثيـق التعـاون مـع روسـيا فـي هـذا الشـأن، فقـد أظهـر عـدد مـن التقاريـر توجـه البلديـن لتدشـين مصنـع مشـترك، لإنتـاج مـا لا يقـل عـن 6 آلاف طائـرة مسـيرة إيرانيـة لاسـتخدامها فـي الحـرب. مـن هنـا يمكـن فهـم طبيعـة الـدور المتصاعـد والتوظيـف المتبـادل للطائـرات بـدون طيـار فـي الحـرب الروسـية الأوكرانيـة.

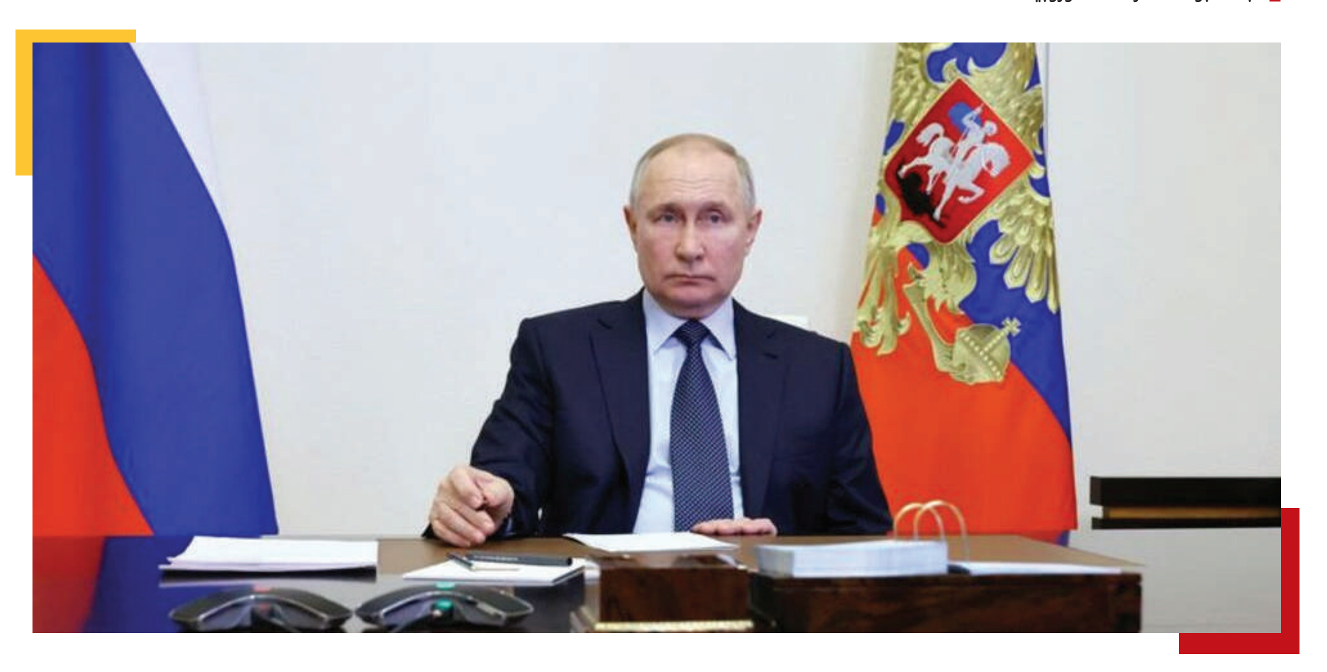
فـي الأخيـر، شـهدت الحـرب الروسـية الأوكرانيـة وتفاعلاتهـا العسـكرية تحـولات عديـدة خـلال العـام الماضـي، بعضهـا يصـب فـي صالـح روسـيا، والبعـض الآخـر يصـب فـي صالـح أوكرانيـا والغـرب، إلا أن القاسـم المشـتركة فـي تلـك التفاعـلات يؤكـد أن عمليـة الحسـم العسـكري والميدانـي الكامـل لا تـزال محـل شـك، فعلـى مـا يبـدو، ووفقًـا لتفاعـلات العـام الأول، ليـس فـي إمـكان أي مـن الطرفيـن تحقيـق نصـر كامـل خـلال العـام الثانـي للحـرب، مـا يشـير لإمكانيـة اسـتمرار حالـة الاسـتنزاف والخسـائر لـدى الأطـراف المنخرطـة فـي الحـرب.





ارتدادات عكسية.. كيف أدارت روسيا حربها في أوكرانيا؟

آية عبد العزيز
باحثة بوحدة الدراسات الأوروبية



بعد مرور عام من الحرب الروسية-الأوكرانية، والتي ساهمت في إعادة النظر مرة أخرى في جدوى الترتيبات الأمنية التي رسختها القوى المُهيمنة على هذا النظام منذ انتهاء الحرب الباردة، تسعى القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة إلى التأكيد على نفوذها وحماية أمن واستقرار حلفائها وشركائها في مواجهة التهديدات المتنامية والمُحتملة، سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية الناجمة عن روسيا، وهو ما أعاد للأذهان أجواء الحرب الباردة بين المعسكر الغربي والشرقي، التي تتشابه بالفعل مع الوضع القائم؛ حيث ترغب روسيا من خلال تبنيها جُملة من الاستراتيجيات لإدارة حربها على أوكرانيا المدعومة من القوى الغربية لاستعادة مكانتها في النظام العالمي كقوى كبرى، فضلًا عن مشاركتها في وضع ترتيبات جديدة ترسخ لقيام نظام عالمي مُتعدد الأقطاب، بما يتوافق مع المصالح الروسية. وهو ما ترفضه الولايات المتحدة، بل وتقاومه، بما يضمن عزل روسيا دوليًا. وبناءً على ذلك، يبدو أننا أمام حرب استنزاف من المُرجح أن تمتد على المدى الطويل، خاصة أن طرفي الحرب يستندان إلى عقلية الحرب الباردة، ونظرية المعركة الصفرية "Zero-sum game"، بطريقة انعكست في استراتيجية روسيا حيال حربها الجارية، التي جمعت ما بين الردع الاستباقي، والدفاع الموجه، والهجوم المشروط.

الأمر الذي يدفع للتساؤل: هل هذه الاستراتيجية كانت ذات فعالية، ومكنت روسيا من تحقيق أهدافها بعد مرور عام من اندلاع الحرب التي بدأت في 24 فبراير 2022، أم إنها مثّلت خطأً استراتيجيًا وقع فيه الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، وسيكون له تبعات عميقة داخليًا وخارجيًا، على المدى الطويل؟ وقد يفسر طرح هذا التساؤل أن واقع الحرب لم يعُد قاصرًا على موسكو وكييف فحسب، بل تشهد الجبهة تغيرات نوعية على مستوى القوات المشاركة، ونوع الأسلحة المستخدمة، ونطاق وحجم العمليات الناتجة عن تنامي الأطراف الفاعلة في الحرب.

• استراتيجية مُتشابكة

وفقًا لتتبع ورصد مسار الحرب، تبين أن روسيا وضعت استراتيجية قادرة على التعاطي المرن مع المتغيرات المُحتملة التي قد تسفر عنها هذه الحرب، بما فيها كيفية الرد على الدعم الغربي المُتوقع لأوكرانيا، مُستندة إلى خبراتها السابقة مع الدول الغربية منذ ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014، وهو ما يمكن تفكيكه على النحو التالي:

الترويج للرواية الروسية: سبق إعلان الحرب تبني روسيا خطابًا سياسيًّا تم أمننته، تُوضح من خلاله علاقاتها بأوكرانيا ونهجها تجاه القوى الغربية الذي بات يمثل تهديدًا لروسيا ولمصالحها في مجالها الحيوي، وذلك وفقًا لرؤية الكرملين التي تجلت في مقال الرئيس "بوتين"، في يوليو 2021، والذي ركز فيه على العلاقات التاريخية بين موسكو وكييف، انطلاقًا من كونهما "شعبًا واحدًا". بالإضافة إلى ذلك، سعت روسيا للترويج إلى أنها مُستهدفة من قبل الدول الغربية؛ حيث طالب الرئيس "بوتين" حلف "الناتو" بالتراجع عن سياسة التوسع شرقًا، وسحب قواته من دول أوروبا الشرقية، بجانب تقديم ضمانات لروسيا تحترم مخاوفها الأمنية، وضمان عدم انضمام أوكرانيا للحلف. واتصالاً بذلك، فقد حاول الرئيس "بوتين" أيضًا تبرير حربه على أوكرانيا باعتبارها جاءت لتحرير سكان إقليم "دونباس". وبالتزامن مع ذلك، حاولت موسكو كسب تعاطف الداخل الأوكراني، وشعوب العالم الثالث، عبر تبرير سياساتها نحو أوكرانيا في إطار كونها خطوة استباقية، وللدفاع عن مصالحها.

وكنتيجة لعدم قدرة طرفي الحرب على الحسم، تفاقم عدد من الأزمات، منها الغذاء والطاقة، التي انعكست على شعوب العالم، ما دفع روسيا للاستمرار في ترديد رواياتها المتعلقة بسعي الدول الغربية إلى عزلها وتطويقها، واعتبار عمليتها الخاصة جاءت كرد فعل على النهج المُتبع ضدها، وهو ما عمل وزير الخارجية الروسي على ترويجه خلال جولاته الخارجية؛ إذ تمت جولته الأولى، في يوليو 2022، والتي تضمنت مصر، وأوغندا، والكونغو، وإثيوبيا، بعد توقيع اتفاق الحبوب مع الأمم المتحدة وتركيا للحد من تفاقم أزمة الغذاء الناجمة عن الحرب؛ فيما جاءت جولته الثانية، بعد ما يقرب من ستة أشهر من الجولة الأولى، وبالتوازي بعد الجولة التي قامت بها "جانيت يلين"، وزير الخزانة الأمريكية، في يناير 2023، وشملت كلًّا من أنجولا، وبتسوانا، وجنوب أفريقيا، وسوازيلاند، بهدف مناقشة التعاون على الصعيد البرلماني، تمهيدًا لتنظيم منتدى برلماني روسي-أفريقي خلال شهر مارس 2023.

أما فيما يتعلق بحملتها المضادة لارتكابها جرائم حرب، اتهمت موسكو، في فبراير الجاري، ما يقرب من 680 مسؤولًا أوكرانيًّا باستخدام إجراءات حرب محظورة، من بينهم 118 شخصًا عسكريًّا يتنمون إلى وزارة الدفاع الأوكرانية؛ إذ جمعت لجنة التحقيق الروسية أدلة بشأن انتهاكاتهم التي قاموا بها ضد سكان إقليم دونباس، هذا وقد سبق أن اتهمت روسيا 92 فردًا من أفراد القوات المسلحة الأوكرانية، بالقيام بـ "جرائم ضد الإنسانية" في يوليو 2022. وبعد مرور عام من الحرب، روج الرئيس "بوتين" لروايته خلال خطابه السنوي أمام "الجمعية الفيدرالية الروسية"، قائلًا: "إن الغرب هو من بدأ الحرب، ونحن حاولنا ونحاول إيقافها"، مضيفًا إنه سيتعامل "بشكل مناسب بشأن تحويل الصراع في أكرانيا إلى مواجهة عالمية"، معتبرًا أن "حلف "الناتو" يرغب في إلحاق "هزيمة استراتيجية" بروسيا، وعلى إثرها سيقوم بالإشراف على "منشآت روسيا النووية".

الحرب الخاطفة: في بداية الحرب، استهدف الهجوم الروسي السيطرة على إقليم دونباس، والتخلص من النازيين، ونزع سلاح أوكرانيا، عبر سياسة "الحرب الخاطفة"؛ حيث أطلق الرئيس الروسي عليها "عملية عسكرية خاصة"، مُستعينًا بجزء من القوات الروسية دون إعلان حالة التعبئة العامة، وذلك بالاستناد إلى الجهود الاستباقية التي انتهجتها روسيا حينذاك، والتي تضمنت عمليات حشد عسكري لما يقرب من 190 ألف جندي على الحدود، بجانب القيام بمناورات عسكرية سبقت إعلان الحرب. فضلًا عن اعتقاد الرئيس "بوتين" أن الأوكرانيين والموالين لموسكو في أوكرانيا سيدعمون عمليته العسكرية، ولكن ما حدث كان عكس ذلك.

الضرب في العمق: تبنت موسكو نهجًا مُغايرًا يعتمد على استهداف البنية التحتية، وتوسيع نطاق العمليات ليشمل المدن الأوكرانية الكبرى، كنتيجة للفشل في تحقيق أهدافها المُعلنة، وتقدمها البطيء. وبالرغم من ذلك، لم تتمكن من التقدم والسيطرة على العاصمة كييف، بجانب الانسحاب من المناطق الشمالية بعدما قامت بعدد من جرائم الحرب مثل ما حدث في بلدة "بوتشا"، وذلك مع العودة إلى التركيز على الشرق مع إعطاء الأولوية للجنوب أيضًا، رغبة في تطويق أوكرانيا وحرمانها من موانيها الاستراتيجية مثل "أوديسا".

سياسة الأرض المحروقة: بالرغم من تزايد حجم الخسائر في صفوف القوات الأوكرانية، فإن المقاومة الأوكرانية غير المسبوقة في صد الهجمات الروسية مثلت نقلة نوعية في مسار الحرب، وحفزت كذلك الدول الغربية على دعمها عسكريًّا من خلال إمداد كييف بالأسلحة والتدريبات، لتعزيز قدراتها الدفاعية. عطفًا على ذلك، فقد دفعت هذه المقاومة روسيا إلى تغيير سياساتها المُتبعة في الحرب من خلال عودة التركيز على تحرير إقليم دونباس، وكذا التلويح باستخدام السلاح النووي، والإعلان عن التعبئة الجزئية لقواتها المسلحة، لمجابهة التقدم الأوكراني.



هـذا، وقـد أقـرت روسـيا عقيـدة عسـكرية بحريـة جديـدة اعتبـرت فيهـا أن التهديـد الرئيسـي يتمثـل فـي "السياسـة الاسـتراتيجية للولايـات المتحـدة للهيمنـة علـى محيطـات العالـم، وتحـرك الناتـو بالقـرب مـن الحـدود الروسـية". وذلـك ردًّا علـى المفهـوم الاسـتراتيجي للحلـف الـذي اعتبـر روسـيا تهديـدًا للـدول الحلفـاء. عـلاوة علـى ذلـك، ركـزت روسـيا هجماتهـا على البنيـة التحتيـة الأوكرانيـة الخاصـة بالطاقـة، لا سيما في أعقـاب الهجـوم المُضـاد الـذي شـنته أوكرانيـا خلال شـهري سـبتمبر ونوفمبـر ونتـج عنـه تراجـع القـوات الروسـية عـن عـدد مـن المناطـق التـي سـيطرت عليهـا، مثـل: خيرسـون، وخاركيـف. وهـو مـا دفـع روسـيا لتطويـر دفاعاتهـا، وزيـادة إنتاجهـا الحربي اسـتنادًا إلى قاعدتهـا الصناعيـة الحربيـة، مع الاسـتمرار في هجومهـا علـى باخمـوت، بعـد سـيطرتها علـى سـوليدار بمسـاعدة قـوات "فاجنـر".

التوسـع فـي عمليـات الضـم: تسـعى روسـيا إلـى تقسـيم أوكرانيـا، بطريقـة تُفقدهـا قدرتهـا علـى إحـكام سـيادتها الوطنيـة، وتنـال كذلـك مـن قدراتهـا المسـتقبلية علـى الانضمـام إلـى المؤسسـات الغربيـة؛ وهـو مـا تمثـل فـي توظيفهـا للأوضـاع غيـر المسـتقرة فـي أوكرانيـا لتنفيـذ هـذا النهـج المُرتكـز علـى الضـم التدريجـي للأراضـي الأوكرانيـة علـى غـرار مـا حـدث بشـبه جزيـرة القـرم عـام 2014؛ إذ تـم تكـرار هـذا السـيناريو مـع اعترافهـا باسـتقلال إقليـم دونبـاس، قبـل إعـلان الحـرب بثلاثـة أيـام. ولـم تكتـفِ بذلـك، وإنمـا أعلـن الرئيـس الروسـي فـي سـبتمبر 2022، عـن ضمـه لأربعـة أقاليـم أوكرانيـة للأراضـي الروسـية، وذلـك فـي أعقـاب الخسـائر التـي لحقـت بالقـوات الروسـية نتيجـة تعرضهـا لهجـوم مُضـاد مـن قبـل القـوات الأوكرانيـة، وهـي: لوهانسـك، ودونيتسـك، وخيرسـون، وزابوريجيـا، بعـد الاسـتفتاءات التـي تـم تنظيمهـا فـي إطـار الحـرب، وذلـك بالرغـم مـن عـدم تمكـن موسـكو مـن إحـكام سـيطرتها علـى تلـك الأقاليـم التـي مـا زالـت تشـهد قتـالًا دائـرًا علـى بعـض أجزائهـا. وهـو مـا اعتبرتـه أوكرانيـا والـدول الغربيـة خطـوة "غيـر شـرعية وزائفـة".



التفاوض المشروط: تدعي روسيا منذ بداية الحرب أنها ترغب في التفاوض مع الجانب الأوكراني بهدف احتواء الأوضاع، وأنها منفتحة على التعاطي مع جهود الوساطة الدولية التي تدعم هذا المسار، ولكن بدون شروط مُسبقة؛ وذلك على الرغم من تمسك موسكو بشروطها التي تربطها بأهدافها المُعلنة التي مثلت الدافع لقيامها بالهجوم على أوكرانيا. الأمر الذي ساهم في تعقيد المشهد التفاوضي بالرغم من الجولات التي تمت بين الجانبين واستضافتها كل من العاصمة البيلاروسية مينسك، وأيضًا مدينة إسطنبول بتركيا، لكنها لم تؤتِ بالحد المأمول منها، باستثناء المفاوضات الخاصة بشأن عمليات تبادل الأسرى، واتفاق الحبوب برعاية تركيا والأمم المتحدة. وهنا، يمكن الإشارة إلى أن هناك عددًا من الدول التي حاولت تقديم نفسها كوسيط لاحتواء تداعيات التصعيد، مثل: تركيا، وإيطاليا، والصين؛ إلا أن هذه المحاولات بدت دون جدوى بالاستناد إلى أن مسار التفاوض يظل مرهونًا بالتقدم العسكري على الجبهة، وهو لم يُحسم بعد؛ فضلًا عن أن الدعم الغربي المُتنامي المُقدم لكييف ما زال يُحفز روسيا على استمرار المواجهة والدفاع عن مصالحها. ناهيك عن أن البعد الشخصي لكل من الرئيسين الروسي والأوكراني يظل مؤثرًا كبيرًا في عملية التفاوض؛ فبينما اعتمد الرئيس "بوتين" على معتقداته وتصوراته بشأن الغرب وأوكرانيا، وخبراته العسكرية، وإصراره على تحقيق أهدافه الأمنية والسياسية؛ يُقدم الرئيس "زيلينسكي" نفسه كرمز للمقاومة، فضلًا عن اعتقاده بأن انضمام أوكرانيا لحلف "الناتو" والاتحاد الأوروبي سيُمكنها من فك الارتباط مع روسيا. وعليه، لم يتم تقدير تداعيات الحرب بشكل عملي يسمح لهما بتقارب وجهات النظر استعدادًا للتفاوض غير المشروط.

تعميق الشراكة: عملت روسيا على تقوية شراكتها مع عدد من الدول التي لديها علاقات تاريخية معها، وكذا الدول التي تتوافق مع مصالحها، كانت في مقدمتهما بيلاروسيا الحليف الاستراتيجي لروسيا الذي وظفته موسكو لخدمة مصالحها في الحرب، وهو ما انعكس بداية في تصويت مينسك على مجموعة من الإصلاحات الدستورية التي تسمح بموجبها باستضافة الأسلحة النووية والقوات الروسية على أساس دائم، خلال استفتاء وطني، الأمر الذي يُعد انتهاكًا لبنود مذكرة "بودابست" التي تم توقيعها في عام 1994 التي هدفت إلى احترام استقلال وسيادة أوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان على الحدود القائمة، وعدم التهديد بالقوة أو استخدامها، وخاصة الأسلحة النووية، ضد الدول الثلاث. بجانب ذلك، شاركت مينسك موسكو في العديد من المناورات والتدريبات العسكرية الجوية، وهو ما أثار مخاوف من احتمال أن تدخل بيلاروسيا الحرب بجانب روسيا، وخاصة بعد توجيه الرئيس "بوتين" حكومته للتشاور مع نظيرتها البيلاروسية لإنشاء مراكز مشتركة للتدريب العسكري. وفي سياق موازٍ، عززت روسيا علاقاتها بالصين، التي تشارك روسيا ذات التصور بشأن النظام الدولي، وتعاني سنوات من التوتر وصلت إلى حد الحرب التجارية مع الولايات المتحدة، وترفض سياسة العقوبات أحادية الجانب، من أجل التصدي للعقوبات الغربية التي استهدفت موسكو، فضلًا عن توسيع مجالات التعاون لتشمل قطاعات الطاقة، والصناعة، والنقل، والقطاع العسكري الذي تضمن المشاركة في تدريبات عسكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وامتد هذا التعاون ليشمل جنوب أفريقيا التي تستضيف مناورات مشتركة بحرية مع بكين وموسكو في خلال الفترة من 17 إلى 27 فبراير. هذا بجانب الاعتماد على إيران التي ساعدت روسيا في الحرب عبر تزويدها بالطائرات المسيرة، وأيضًا على تركيا التي لعبت دورًا تمثل في القيام بجهود الوساطة الخاصة بالحبوب وتبادل الأسرى. وهي التحركات التي يُنظر لها في إطار كونها مساعي روسية من العزلة الدولية التي تسعى الدول الغربية لفرضها عليها.

الاستراتيجية السياسية
التفاوض المشروط
تعميق الشراكة
التوسع في عمليات الضم
الترويج للرواية الروسية
السياسة الإنسانية

السياسة الإنسانية: سعت روسيا إلى توجيه رسالة ذات طابع إنساني، تُخفف من خلالها حدة الانتقادات المُوجهة إليها بشأن حربها، ترتكز بالأساس على أن ما تقوم به ليس حربًا بمفهومها الشامل، وإنما عملية مُحددة الأهداف، بالإضافة إلى تجنب استهداف البنية التحتية المدنية، والمناطق السكنية، وهو ما بررت به التأخر في تقدمها العسكري. ولكن مع استمرار الحرب وتنامي تداعياتها الإنسانية وزيادة عدد الضحايا، عملت روسيا على الحفاظ على سمعتها على الصعيد الداخلي والخارجي، من خلال إقرار الرئيس "بوتين" في 5 سبتمبر 2022، مفهوم السياسة الإنسانية لروسيا خارجيًا، التي ترتكز أولوياتها على "تعميق العلاقات الثنائية في مجال الثقافة، والعلوم، والتعليم، وسياسة الشباب والرياضة، والسياحة مع دول الاتحاد السوفيتي سابقًا، مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، مع جمهورية أبخازيا، وجمهورية أوسيتيا الجنوبية، وجمهورية دونيتسك، وجمهورية لوهانسك".

احتواء استباقي للعقوبات: حاولت موسكو التقليل من حدة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، من خلال تبني عدد من الإجراءات بشكل استباقي ساهمت في الحد من تأثيرها على الاقتصاد الروسي، بالرغم من تبعاتها على المدى المتوسط، تجلت في: تخزين الذهب قبل الحرب، وربط عملتها الوطنية "الروبل" بالذهب للحفاظ على قيمته من الانهيار. وكذا، الرد بالمثل فيما يتعلق بالعقوبات؛ إذ وضعت قائمة بالدول غير الصديقة، وفرضت عليها عقوبات مُماثلة، وأيضًا بحثت عن نظام مالي بديل عن نظام "سويفت" بعد حظر المؤسسات المالية الروسية منه. فضلًا عن توظيف الغاز والنفط أيضًا كأسلحة جيوستراتيجية ضد الدول الأوروبية، من خلال خفض إمدادات الغاز إلى أوروبا بشكل تدريجي، وإصرارها على استخدام "الروبل" في عمليات الدفع، بجانب الاتجاه لبيع الطاقة الروسية للدول الآسيوية مثل الصين والهند، ناهيك عن تعزيز التعاون في قطاع الطاقة لمجابهة العقوبات، وهو ما تجسد -على سبيل المثال- في اتفاق روسيا مع فنزويلا بشأن التعاون في قطاع النفط في يوليو الماضي، وتوقيع الرئيس "بوتين" قرارًا لحظر توريد النفط ومنتجاته من روسيا إلى الدول التي فرضت سقفًا سعريًا على النفط، والذي دخل حيز التنفيذ في الأول من يناير 2023 وسيستمر حتى الأول من يوليو 2023.

تداعيات متعددة:

بالرغم من محاولات روسيا تبني مُقاربة شاملة في إداراتها للحرب التي دخلت عامها الأول، تتوافق مع التطورات على المستوى العسكري والميداني، وذلك بعد ما يقرب من ثماني سنوات من التوتر بين موسكو وكييف، ما زالت هناك تبعات عميقة على روسيا، يتمثل أبرزها فيما يلي:

الداخل الروسي: أثار مرور عام من الحرب بدون حسم عسكري لصالح روسيا، عددًا من التساؤلات بشأن مستقبل الرئيس الروسي؛ فمن الواضح أن قرار الحرب سيكون له تبعات على المستقبل السياسي للرئيس "بوتين" وقد يُعرقل انتخابه مرة أخرى العام القادم، في حالة عدم تمكنه من حسم المعركة، كما قد يؤدي إلى حالة من الفوضى الداخلية، وذلك نتيجة تنامي حالة الانقسام الداخلي بين النخبة السياسية والرأي العام الروسي بشأن الحرب، وخاصةً بعد قرار التعبئة الذي ساهم في فرار العديد من الشباب الروسي خوفًا من المشاركة في الحرب، علاوة على تنامي عدد القتلى الروس الذي يتراوح بين 40 و 60 ألفًا وفقًا للتقديرات البريطانية، فيما تُقدر أوكرانيا عدد القتلى الروس بنحو 140 ألف قتيل. إضافة إلى ذلك، فإن الأقاليم التي سيطرت عليها روسيا، وقامت بضمها، لا تزال غير خاضعة لها بشكل كامل، وأيضًا عدم القدرة على ضمان استمرار دعم الأوليجاركية الروسية له، خاصة بعد تعرضهم للمزيد من العقوبات الغربية، ومصادرة أملاكهم، هذا كله بجانب تعرض الاقتصاد الروسي لمزيد من العثرات على خلفية العقوبات التي حاول -إلى حد ما- تجاوز تأثيراتها بسبب عائدات الطاقة، فوفقًا للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يمكن اعتبار أن العام الماضي يُعد سيئًا للاقتصاد الروسي، وقد يستمر في الانكماش خلال العام الحالي؛ إذ من المُرجح أن ينخفض

الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.3٪ وفقًا للبنك الدولي، أو بنسبة 5.6٪ وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومن ثم، تتزايد الاحتمالات بشأن توظيف المعارضة الروسية للأوضاع الحالية لتنديد بحكم الرئيس "بوتين"، فقد أشار أحد المعارضين إلى أن شرط التحول الديمقراطي في روسيا هو هزيمتها أولاً في أوكرانيا. كل هذه الأسباب تحمل في طياتها العديد من عوامل انهيار نظام "بوتين".

تحديات الجبهة: كشفت المعارك بين القوات الروسية ونظيراتها الأوكرانية عن جزء من ملامح التحديات التي تواجهها روسيا على الجبهة، وخاصة ما يتعلق بالقيادات العسكرية وقدراتها على تنفيذ الأهداف الروسية المُعلنة، فعلى سبيل المثال: ساهمت الانتكاسات التي مُنيت بها القوات الروسية خلال العام الماضي، والتطورات الميدانية، وتطور الهجوم الأوكراني المُضاد، وخاصة مع استهدافه مناطق حيوية في العمق الروسي ومناطق تمركز الإمدادات اللوجستية للقوات على الجبهة، وانسحاب القوات الروسية من عدد من المناطق المهمة، في تغيرات في القيادات، وهو ما تمثل في سبتمبر 2022 عندما تم تعيين الجنرال "ميخايل ميزينتسيف" نائبًا لوزير الدفاع، والمسؤول عن الإمدادات المادية والتقنية للقوات الروسية، محل الجنرال "دميتري بولجاكوف"، وذلك بالتزامن مع قرار التعبئة. ويُذكر أن الجنرال "ميزينتسيف" كان المسؤول عن حصار "ماريوبول". لذا، فقد جاء قرار التعيين في محاولة لتجاوز هذه الهزائم، والاستفادة من خبراته السابقة.

فضلًا عن تعيين "فاليري جيراسيموف" رئيس الأركان السابق قائدًا للقوات المسلحة، بعد تولي "سيرجي سوروفيكين" هذا المنصب خلال الفترة من أكتوبر 2022 وحتى يناير 2023، التي كانت موسكو تقوم خلالها باستهداف البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، وأيضًا تزامنت مع خسارة القوات الروسية في خيرسون. وقد يُرجح أن تعيين "جيراسيموف" جاء بهدف محاولة السيطرة على الجبهة في توقيت حرج تستعد فيه قوات الطرفين لشن هجوم حاسم، خلال فصل الشتاء أو بحلول الربيع.

وبالتوازي مع ذلك، كشفت عملية تحرير مدينة سوليدار أن هناك حالة من التوتر بين قوات "فاجنر" والقوات الروسية؛ إذ تحاول الأولى توظيف الوضع الميداني لتحقيق شرعية لتواجدها، تمكنها أن تكون فصيلًا عسكريًّا مُوازيًا للقوات النظامية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب، وهو ما قد يؤدي إلى حالة من الصدام مع روسيا إذا رغبت في العمل لمصالحها الخاصة ضد مصالح موسكو، وهو ما بدا عند تحرير سوليدار؛ حيث قالت المجموعة إنها سيطرت بشكل كامل على المدنية، فيما أصدرت وزارة الدفاع بيانًا توضح فيه أنها استولت عليها بمشاركة "فاجنر".

العزلة الدولية: بالرغم من الجهود الدبلوماسية التي قامت بها روسيا خلال العام الماضي للترويج لحربها على أوكرانيا، وترسيخ نفوذها في عدد من المناطق، خاصة في أفريقيا، وأمريكيا اللاتينية، ومنطقة آسيا الوسطى، ومع بعض الدول الآسيوية، ودول الشرق الأوسط، في محاولة لكسب تعاطف وتأييد شعوب هذه الدول، فإن قرار الحرب قد عزز من عزلة روسيا دوليًّا، ودعم عملية تطويقها بشكل كبير، وهو ما تمثل في:

- الإدانة الدولية للحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا في مارس 2022 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ إذ جرى التصويت على قرار يُطالب روسيا بالانسحاب الكامل والفوري بدون شروط من أوكرانيا، بموافقة 141 دولة مقابل 5 دول رافضة للقرار، فيما امتنعت 35 دولة، وذلك من إجمالي 193 دولة.
- اعتماد الجمعية العامة، في أبريل 2022، بموافقة 93 دولة، ومعارضة 24 دولة، فيما امتنعت 58 دولة، قرارًا يهدف إلى "تعليق حقوق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان". والجدير بالذكر أن هذا القرار يُعد تحولًا تاريخيًّا؛ لأول مرة يتم تعليق عضوية دولة من الدول الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي.
- إدانة الجمعية العامة، في سبتمبر 2022، عملية الضم الروسية للأقاليم، باعتباره غير قانوني، بموافقة 143 دولة، مقابل 5 دول مُعارضة، بينما امتنعت 35 دولة عن التصويت.
- دعت الجمعية العامة، في نوفمبر 2022، الدول الأعضاء إلى إنشاء آلية دولية للتعويض عن تداعيات الحرب، بجانب سجل لتوثيق الأدلة والادعاءات، بموافقة 94 دولة، ومعارضة 14 دولة، فيما امتنعت 73 دولة عن التصويت.

ردع مُستدام: استجاب حلف "الناتو" بقيادة الولايات المتحدة للحرب عبر إدانة روسيا خلال قمة الحلف التي عُقدت في مارس ببروكسل، التي دعت للوقف الفوري لها، والانسحاب من أوكرانيا، ووقف التعاون الروسي مع بيلاروسيا في هذه



الحرب، ومُطالبة موسكو بالسماح للمساعدات الإنسانية بالوصول للمدنيين، كما تم الإعلان عن التضامن الكامل مع الرئيس "فولوديمير زيلينسكي"، والحكومة، والشعب الأوكراني. بالإضافة إلى قيام الدول الأعضاء في الحلف بتعزيز التعاون فيما بينهم بما يضمن تقوية القدرات الدفاعية لدول الجناح الشرقي للحلف، القريبة من روسيا. فعلى الرغم من رغبة روسيا في وقف توسع الحلف بالقرب من مجالها الحيوي، وتبرير الحرب في سياق تحقيق هذا الهدف، فإن الواقع كان مُغايرًا لذلك، فقد حفزت الحرب الحلفاء لمزيد من تعميق التعاون فيما بينهم بما مثَّل تهديدًا مباشرًا للأمن الروسي، وهو ما تجلى في:

- تفعيل المادة الرابعة من المعاهدة التأسيسية لحلف "الناتو"، من قبل بعض دول أوروبا الشرقية، التي تعتبر إحدى أدوات الإنذار المبكر للتعجيل بضرورة الاستجابة لحرب روسيا.
- تنشيط الخطط الدفاعية للحلف، بجانب الموافقة على زيادة عدد قوات الرد السريع بنحو 300 ألف جندي بدلًا من 40 ألف جندي، على أن تكون عالية الجاهزية.
- زيادة المجموعات القتالية مُتعددة الجنسيات، عبر تشكيل أربع مجموعات جديدة في كل من سلوفاكيا ورومانيا والمجر وبلغاريا، بالإضافة إلى المجموعات الأربعة المُتواجدة في بولندا ودول البلطيق، التي تمتد "من بحر البلطيق إلى البحر الأسود".
- تنامي الانتشار العسكري الأمريكي على الأراضي الأوروبية؛ إذ يتمركز نحو مائة ألف جندي في أوروبا، وما يقرب من أربعين ألف جندي تحت القيادة المباشرة لحلف "الناتو"، يتركز غالبيتهم في دول الجناح الشرقي للحلف.
- اعتبار روسيا "أكبر وأهم تهديد مباشر لأمن الحلفاء وللسلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية"، وذلك وفقًا للمفهوم الاستراتيجي للحلف لعام 2022.
- زيادة الاستثمار الدفاعي للدول الأوروبية، والالتزام بنسبة 2%، لتعزيز قدراتها الدفاعية، فضلًا عن سعي كل من السويد وفنلندا للانضمام إلى الحلف، بعد عقود من انتهاجهما (سياسة الحياد)، وهو ما سيوسع الأراضي الواقعة تحت مظلة الحلف، كما سيساهم في تأمين دول البلطيق.
- بجانب، نشر الحلف لمنظومات دفاع جوي وصاروخي في دول جناحه الشرقي، تُعرف باسم "الدروع الجوية"، لتأمينهم من أي تهديد مُحتمل من روسيا.

ختامًا، مع انقضاء العام الأول للحرب الروسية-الأوكرانية، من المتوقع أن تستمر خلال عام 2023، حتى يتمكن طرفا الصراع من حسم المعركة؛ حيث ترغب روسيا في شن هجوم لاختراق الصفوف الأوكرانية، والسيطرة على المناطق الاستراتيجية مثل باخموت، والتحرير الكامل لدونباس، وهو ما سيتطلب منها الحفاظ على مستوى عالٍ من الجاهزية، علاوة على استخدام سياسة التعامل بالمثل على المستوى السياسي والاقتصادي ردًا على العقوبات الغربية.





الصمود المدعوم:
أدوات الدفاع الأوكراني خلال العام الأول للحرب

محمد منصور
باحث أول - المرصد المصري



ربما من نافلة القول اعتبار الدعم الغربي لأوكرانيا بمثابة مرتكز أساسي تأسست عليه الاستراتيجية الأوكرانية العامة لمواجهة تداعيات العمليات العسكرية الروسية في النطاق الجنوبي والشرقي الأوكراني، إلا أن هذا لا ينفي أن طبيعة الذهنية الأوكرانية -على المستويين الشعبي والرسمي- كان لها دور مهم في "تحمل" هذه التداعيات، بشكل كان له انعكاس إيجابي على الوضع الميداني خلال العديد من المراحل التي مرت بها العمليات العسكرية منذ فبراير 2022 وحتى الآن.

فعلى الرغم من أن استطلاعات الرأي التي أُجريت قبل بدء المعارك مباشرة، قد أظهرت أن ما لا يزيد عن 30 في المائة من الأوكرانيين كانوا مستعدين لمواجهة الهجوم الروسي ميدانيًا، فإنه بعد حلول عام من بدء المعارك، بدا أن معظم القطاعات الشعبية الأوكرانية قد انخرطت بشكل أو بآخر في عمليات التصدي لهذا الهجوم، وأن التباينات الداخلية حول هذا الأمر قد تلاشت -بشكل شبه كامل- خاصة بعد أن نجحت القوات الأوكرانية في الصمود على الجبهة الشمالية "كييف" خلال المرحلة الأولى من المعارك. وهو الأمر الذي يثير التساؤل حول قوة الاستجابة الأوكرانية خلال العام الأول من الحرب.

• الاشتباك الميداني بين التقدم والتراجع:

بطبيعة الحال كان التحدي العسكري الميداني هو الأبرز للقيادة الأوكرانية في مستوياتها السياسية والعسكرية، انطلاقًا من الزخم القتالي الكبير للهجمات الروسية في بدايتها؛ إذ استخدمت القوة الصاروخية بشكل مكثف ضد البنية التحتية الأوكرانية، وكانت الهجمات تتم بشكل متزامن -في بداية العمليات- في الجبهة الجنوبية والشرقية والشمالية، وكانت هذه الأخيرة هي مصدر التهديد الميداني العاجل؛ حيث اقتربت القوات الروسية بشكل حثيث من التخوم الشمالية الغربية للعاصمة كييف بعد أسابيع قليلة من بدء العمليات. هذا التحدي الميداني فرض على القوات الأوكرانية ضرورة التعامل مع معضلتين أساسيتين؛ تتمثل الأولى في ضرورة توفير كم كبير من المنظومات القتالية



والذخائر وقطع الغيار المتنوعة، وتتعلق الثانية بتوفير القوة البشرية اللازمة لحرب طويلة الأمد.

لذا، كان الاعتماد الأوكراني بصفة أساسية خلال المرحلة الأولى من القتال في أوكرانيا –وتحديدًا حتى أواخر أبريل 2022– على الدعم التسليحي الغربي، والذي تمحور في هذه المرحلة حول الأسلحة المضادة للدبابات والطائرات، بجانب الذخائر المتنوعة والألغام الأرضية، بهدف امتصاص الزخم الهجومي الروسي. ساهم هذا الدعم في تلك المرحلة إلى حد كبير في امتصاص القوات الأوكرانية لصدمة الاختراقات التي حققتها القوات الروسية في الجبهة الشمالية قرب العاصمة، وبالتالي، تمكنت من الصمود الميداني، ما أسفر عن إنهاء العمليات الروسية في كامل هذه الجبهة منذ ذلك التوقيت وحتى الآن.

انتقل الدعم التسليحي الغربي لأوكرانيا إلى مرحلة ثانية، بداية من مايو 2022، تمثل جوهرها في وسائط المدفعية المختلفة والصواريخ التكتيكية قصيرة المدى، فتدفقت على كييف عدة أنواع من المدافع الثقيلة ذاتية الحركة والمقطورة، بجانب منظومات "هيمارس" الصاروخية التكتيكية. كانت الدواعي الميدانية هي السبب الرئيسي أيضًا في دخول الدعم التسليحي الغربي إلى هذه المرحلة؛ حيث ضغطت تلك الدواعي في اتجاه محاولة إدخال القوات الروسية التي تقاتل في الجبهات الجنوبية والشرقية والشمالية الشرقية في قتال استنزافي، عبر تنفيذ خطط دفاعية نشطة تعتمد من خلالها القوات الأوكرانية على الدعم المدفعي والصاروخي المعزز بالطائرات بدون طيار. من أهم بواعث التحول إلى هذه المرحلة من الدعم التسليحي، تناقص مخزونات كييف من الذخائر وقذائف المدفعية، بفعل استنزاف هذه المخزونات خلال المرحلة الأولى من العمليات في الجبهة الشمالية، وكذا القتال في الجبهات المختلفة الأخرى، ناهيك عن تأثر هذه المخزونات بأنشطة القاذفات الروسية التي استهدفت بشكل دوري مواقع تخزينها وصناعتها.

كان تزود القوات الأوكرانية بأعداد كافية ومؤثرة من مدفعية "الهاوتزر" الثقيلة وراجمات الصواريخ، بجانب تزايد أنشطة الطائرات بدون طيار والذخائر الجوالة الأوكرانية، منحها القدرة على استهداف نقاط التحشيد والتجميع الروسية، ومواقع تخزين الوقود والذخائر في الخطوط الخلفية، وصولًا إلى بعض المناطق المتواجدة في شبه جزيرة القرم، وهو ما كان له بشكل عام تأثيرات سلبية على عمليات القوات الروسية في عموم الجبهات القتالية، وبشكل خاص في الجبهة الجنوبية، التي اضطرت فيها القوات الروسية إلى تقليل زخمها الهجومي في اتجاه الغرب، والانسحاب كذلك في شهر يونيو الماضي من جزيرة الثعبان "زميني" في البحر الأسود، بعد أن تعرضت فيها لخسائر كبيرة.

وعلى الرغم من أن انعكاس هذا الوضع على ميزان السيطرة الميدانية لم يكن كبيرًا، فإن الدعم التسليحي الغربي للجيش الأوكراني تم تطويره بشكل لافت في شهر يوليو، عبر كميات كبيرة من العربات المدرعة والذخائر الجوالة، بهدف تنفيذ عمليات خاطفة يمكن من خلالها عكس السيطرة الميدانية واكتساب أرض، والتحول من حالة الدفاع النشط إلى الحالة الهجومية بشكل جزئي، وهو ما نتج عنه تحقيق القوات الأوكرانية خلال الفترة بين شهري أغسطس وسبتمبر نجاحات مهمة في النطاق الشمالي الشرقي، خاصة محيط مدينة "خاركيف"، ما أدى إلى سلسلة من التراجعات الروسية في هذه الجبهة، لكن لم تفلح القوات الأوكرانية في إدامة زخمها الهجومي في هذه الجبهة، وتحولت منذ نوفمبر الماضي إلى حالة الدفاع النشط؛ إذ فضلت الرهان بشكل أكبر على القتال في الجبهة الجنوبية؛ حيث بدا بحلول شهر نوفمبر، أنها في طريق تحقيق نجاح ميداني مهم، بعد أن انسحبت القوات الروسية من الضفة الغربية لنهر الدنيبر.

لكن التقييم العام للنشاط الميداني الأوكراني بحلول أواخر العام الماضي، أظهر أن الجيش الأوكراني لم يستفد بشكل نوعي من التخلخلات التي أحدثتها الأنشطة المدفعية والصاروخية التي نفذتها وحداته خلال الأشهر الماضية، لتحقيق تقدم ميداني مؤثر، وهو ما أضيف إليه تناقص أعداد العربات المدرعة ومدفعية الميدان التي تلقتها من الدول الغربية نتيجة لتزايد نشاط الذخائر الجوالة والطائرات الروسية بدون طيار. هذا الوضع لم تتمكن الدول الغربية من تعويضه نتيجة لتعقيدات لوجستية، وأخرى تتعلق بعدم كفاية الأعداد المتوفرة من هذه العربات المدرعة –خاصة غربية المنشأ– وهو ما كان له بالتأكيد انعكاس على الوضع الميداني، خاصة في الجبهة الشرقية.

هذا التقييم كان دافعًا أساسيًّا من دوافع ما يبدو أنه "مرحلة ثالثة" من التسليح الغربي الموجه للجيش الأوكراني، جوهرها هو "الدبابات وعربات القتال المدرعة" بجانب وسائط الدفاع الجوي بعيدة المدى. الوضع الميداني الحالي للقوات الأوكرانية، خاصة في الجبهة الشرقية، مثل دافعًا آخر من



الدوافع التي ساهمت في تشكيل ملامح هذه المرحلة، فقد بات واضحًا أن القوات الروسية قد استفادت من أخطائها التكتيكية التي سادت أداءها في الجبهتين الجنوبية والشمالية خلال أشهر القتال الماضية؛ حيث تفادت التواجد في مناطق لا توجد ضرورة ميدانية ملحة للتمسك بها، وعادت للتركيز على الجبهة الأهم، وهي جبهة إقليم الدونباس، ناهيك عن توخي هذه القوات إجراءات عديدة للتعامل مع المخاطر التي مثلتها منظومات "هيمارس" الصاروخية، مثل إعادتها تموضع مراكز القيادة والسيطرة ومواضع تخزين الأعتدة والذخائر، لتصبح في مناطق أبعد من متناول هذه المنظومات، مثل المناطق الواقعة جنوبي شبه جزيرة القرم.

أما المعضلة الثانية فتتعلق بالقوة البشرية؛ إذ حاولت كييف تفاديها منذ البداية عن طريق إعلان التعبئة العامة لكل جنود وضباط الاحتياط الذين تقل أعمارهم عن 60 عامًا منذ فبراير 2022، وهي عملية ما زالت مستمرة عمليًّا حتى الآن حيث تم تمديدها في فبراير 2023 لمدة عام آخر، بهدف تعبئة وإرسال ما لا يقل عن 150 ألف عسكري إلى الجبهة بحلول نهاية شهر مارس 2023. قامت كييف أيضًا، بتوسيع اعتمادها على المقاتلين الأجانب؛ حيث اعتمد البرلمان الأوكراني في يناير 2023 مشروع قانون يسمح للأجانب بالخدمة في كل من القوات المسلحة لأوكرانيا والحرس الوطني، وهي خطوة تعتبر بمثابة تأطير قانوني للدعوة التي أطلقها الرئيس الأوكراني، في فبراير 2022، ودعا فيها أي شخص يرغب في القتال إلى جانب القوات الأوكرانية، إلى الحضور للأراضي الأوكرانية والقتال.

عمليًّا، انخرطت في القتال إلى جانب القوات الأوكرانية النظامية، عدة أنواع من المجموعات المسلحة شبه العسكرية، التي انخرطت بشكل كامل في "فيلق الدفاع الوطني" و"الفيلق الدولي"، وهما فيلقان تم تأسيسهما لاستيعاب هذه المجموعات. من أمثلة هذه المجموعات:

- الكتائب الشيشانية: تعمل على الأراضي الأوكرانية منذ عام 2015 كتيبتان شيشانيتان، هما "كتيبة جوهر دوداييف" و"كتيبة نعمان جيلبيتشان"، كانتا تقاتلان خلال السنوات الماضية في إقليم الدونباس، ولكنها حاليًّا باتت منخرطة بشكل كامل في القتال بالجبهة الجنوبية.
- المجموعات التترية المنحدرة من شبه جزيرة القرم: تتألف من متطوعين ينحدرون من القومية "التترية" في شبه جزيرة القرم، وتتلخص في مجموعتين، هما كتيبة "نعمان جيلبيتشان" و"كتيبة القرم الإسلامية".
- المقاتلون الأجانب المنخرطون في "الفيلق الدولي": حتى الآن تم توثيق اشتراك أفراد متطوعين من كل من إسرائيل وهولندا والبرتغال وويلز واسكتلندا وأذربيجان وكندا وإسبانيا وبولندا وفرنسا وروسيا البيضاء وأيرلندا والبرازيل والولايات المتحدة وجورجيا. يتم تجميع هؤلاء في معسكرات تقع شمال وغرب مدينة "لفيف" قرب الحدود مع بولندا، عقب عبورهم الحدود، قبل إرسالهم للقتال في الجبهات المختلفة.
- تقاتل هذه الوحدات جنبًا إلى جنب مع مجموعات المتطوعين اليميني التوجه في أوكرانيا، والتي تم تشكيلها منذ عام 2014، مع من يرغب في التطوع من الأوكرانيين أنفسهم، وبلغ مجموع هذه الوحدات نحو 50 وحدة، على رأسها كتيبة "أزوف" وكتيبة "خاركيف" وكتيبة "الدونباس".

على المستوى التكتيكي العام، بُني التكتيك الأوكراني -بشكل أساسي- على تثبيت الجبهات المختلفة عن طريق الاستهداف المكثف لخطوط إمداد القوات الروسية، سواء عن طريق الهجمات الصاروخية أو الجوية، أو عبر الكمائن التي تستهدف عربات التموين بالوقود وعربات نقل الذخائر، ما أسفر عن دخول الوحدات الروسية في المراحل الأولى للحرب في معارك استنزافية، وهو ما ترتب عليه في النهاية إيقاف الهجوم على العاصمة كييف. كذلك حرصت القوات الأوكرانية على الحفاظ على تواجد عسكري جوي لها في أجواء الجبهات المختلفة، بهدف تقليل حدة التفوق الجوي الروسي، ووضع القوات الروسية تحت ضغط احتمالية تعرضها لهجمات جوية.

وعلى الرغم من نجاعة هذا التكتيك منذ بداية الحرب وحتى منتصف أكتوبر 2022، فإن هناك دلائل واضحة بدأت تظهر بالتدريج على تحول الموقف الميداني الأوكراني -خاصة في الجبهة الشرقية- إلى حالة من الجمود، تعرضت فيها القوات الأوكرانية لخسائر بشرية معتبرة، ولم تتمكن من تحقيق تقدم ميداني يُذكر مقارنة بما كان الحال عليه منذ شهرين، وهو ما يوحي بتغير جذري في ديناميكية القتال على كافة الجبهات، خاصة بعد إتمام موسكو عملية حشد ما يقرب من 300 ألف شخص، وتزايد احتمالات لجوئها لتنفيذ عمليات حشد إضافية، تمهيدًا لهجوم كاسح قد يتم الشروع فيه بحلول الربيع المقبل، خاصة بعد أن بدا أنها تمكنت -بشكل أو بآخر- من حل بعض المعضلات المتعلقة بالدعم اللوجستي والتسليحي لقواتها، خاصة فيما يتعلق بالذخائر والصواريخ، وهو ما يفسر الرغبة الأوكرانية المتزايدة للحصول على كم كبير من الدبابات الثقيلة، وكذلك طرحها لإمكانية الحصول على طائرات مقاتلة حديثة، بهدف التعجيل بشن هجوم مضاد للحيلولة دون تمكن القوات الروسية من شن هجوم رئيسي على الجبهتين الجنوبية والشرقية.



الدفاع عبر أداتي السياسة والاقتصاد:

على المستوى السياسي، ركزت الحكومة والرئاسة في أوكرانيا منذ بداية العمليات العسكرية على حشد الدعم الأوروبي على المستوى العسكري والسياسي، وبدا أن الرئيس الأوكراني "فلاديمير زيلينسكي" يسير في مسار تدريجي بشأن طلب الأسلحة والمنظومات القتالية؛ لكن بدا الصوت الحكومي في أوكرانيا ليس موحدًا فيما يتعلق بشكل المسار التفاوضي الخاص بالحرب في أوكرانيا، وهذا يظهر –بشكل أو بآخر– من خلال تصريحات "زيلينسكي" نفسه، ففي بعض الأحيان، ألمح إلى أنه لن يقبل بأقل من الوضع الذي كان سائدًا منذ 1991، أي الحدود الجغرافية لأوكرانيا بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، وفي أحيان أخرى، أبدى تلميحات بإمكانية قبول كييف الوضع الجغرافي الذي كان قائمًا بعد ضم شبه جزيرة القرم عام 2014.

هذا التذبذب في الرؤية بشأن المستقبل السياسي للبلاد في ظل استمرار الحرب، ربما عززته حالة عدم الاستقرار الحكومي التي لا تتوافق مع ظروف الحرب؛ حيث ضربت المستويات القيادية في البلاد موجة من الاستقالات، شملت نائب رئيس المكتب الرئاسي الأوكراني، "كيريلو تيموشينكو"، ونائب وزير تنمية البلديات "فاسيل لوزينكيتش"، ونائب المدعي العام الأوكراني "أوليكسي سيمونينكو"، بجانب نائب وزير الدفاع الأوكراني "فياتشيسلاف شابوفالوف"، وهو المسؤول الأول عن الخدمات اللوجستية للجيش، وهي استقالات جاءت جميعًا على خلفية قضايا فساد تتعلق بالتوريدات التي يتلقاها الجيش الأوكراني حاليًّا.

أما اقتصاديًّا، فعلى الرغم من الأضرار البالغة التي أصابت البنية التحتية الأوكرانية، فقد تكيف الاقتصاد الأوكراني مع ظروف الحرب؛ إذ عمل على إنشاء قطاعات اقتصادية جديدة تركز على دعم القوات المسلحة، بما في ذلك استدامة عمل المصانع العسكرية المختلفة، ويضاف إلى ذلك تمكن البنوك الأوكرانية من الاستمرار في عملها، بشكل حافظ على ديمومة عمل القطاع المصرفي الأوكراني، وساهم في نفس الوقت في منع تدفق رأس المال خارج البلاد، والتمكن من تطبيق سعر صرف ثابت للعملة المحلية. كذلك، شرعت الحكومة الأوكرانية بعد بدء العمليات القتالية، في مشروع "باور بانكينج"، والذي يستهدف إنشاء فروع للبنوك الحكومية في القرى والمدن الصغيرة؛ بحيث تعمل هذه الفروع باعتبارها شبكة واحدة.

كانت التوقعات الدولية لمعدلات الانكماش في الاقتصاد الأوكراني كبيرة، نظرًا لحجم الأضرار التي أصابت القطاع الزراعي وقطاع الطاقة الأوكراني، لكن الدعم المالي الذي تلقته كييف من عدة دول أوروبية، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تقدم نحو 2.5 مليار دولار شهريًّا من خلال صندوق ائتماني خاص بالبنك الدولي، قد ساهم في عدم تجاوز نسبة الانكماش في الاقتصاد الأوكراني خلال العام المنصرم حاجز الـ 30 بالمائة، وهو معدل أقل حدة مما كان متوقعًا، وتقدر مسألة التعافي وإعادة الإعمار بمئات المليارات من الدولارات.

فيما يتعلق بالميزانية الأوكرانية الجديدة للعام الحالي 2023، تحتاج كييف إلى تدبير ميزانية عامة ضخمة لا تقل عن 38 مليار دولار، وتخطط لتمويلها من خلال مصادر خارجية، من خلال التعاون مع تحالف من المانحين وسوق الدين المحلي وبمساعدة من صندوق النقد الدولي، تفاديًا لتمويل عجز السنة القادمة من البنك المركزي الأوكراني؛ وبالفعل، أعلن صندوق النقد الدولي في فبراير 2023، عن توصله إلى اتفاق على مستوى الموظفين مع السلطات الأوكرانية، يمهد الطريق لمنح كييف برنامج قروض كاملة. وقد كانت الاستجابة الكاملة التي أبدتها كييف لمعايير وأهداف برنامج صندوق النقد الدولي الذي استمر لمدة أربعة أشهر مضت، سببًا أساسيًّا في هذا الاتفاق؛ إذ شملت هذه المعايير طرح الحكومة الأوكرانية على البرلمان مجموعة مسودات قوانين تهدف إلى زيادة إيرادات الضرائب، وهي إجراءات تأمل كييف عبرها اكتساب رضا صندوق النقد الدولي، وهو ما سيساعد على جذب مزيد من التمويل من الشركاء الدوليين.

من التحديات الكبيرة التي تواجه كييف على المستوى الاقتصادي، مستوى التدمير الذي أصاب البنية التحتية، فقد أشارت التقديرات الأوكرانية في أكتوبر 2022، إلى أن تكلفة إعادة الإعمار في أوكرانيا –بشكل عام– قد تصل إلى 750 مليار دولار، في حين بلغت تقديرات البنك الدولي والمفوضية الأوروبية في نفس الشهر لتكلفة إعادة الإعمار نحو 349 مليار دولار، وهو ما يطرح تحديات مستقبلية ضخمة أمام الحكومة الأوكرانية، خاصة فيما يتعلق بقطاع الطاقة والبنية التحتية الصناعية والزراعية، وخطوط النقل والمواصلات.

بطبيعة الحال تأثرت الصادرات الأوكرانية نتيجة للعمليات الحربية والوضع العسكري في نطاق البحر الأسود، وفقدان أوكرانيا منافذها البحرية على بحر آزوف، وقد حاولت كييف التقليل من حدة تأثير ذلك عليها اقتصاديًّا، فتوصلت مع موسكو –بوساطة دولية–



في يوليو 2022، إلى اتفاق تم بموجبه تأسيس قناة شحن آمنة للصادرات من 3 موانٍ أوكرانية هي "أوديسا" و"تشورنومورسك" و"بيفديني"، وهو ما ساعد منذ ذلك التوقيت وحتى الآن على شحن نحو 11.08 مليون طن من المنتجات الزراعية، بما في ذلك 4.5 ملايين طن من الذرة و3.2 ملايين طن من القمح، بجانب شحنات أخرى من زيت عباد الشمس ودقيق عباد الشمس والشعير والبذور المتنوعة.

انتهت صلاحية هذا الاتفاق في نوفمبر 2022، وتم تمديده لأربعة أشهر إضافية، وبرغم حجم التصدير الذي تم من خلال الموانى الثلاث خلال الفترة الماضية، فإن مستويات التصدير تبقى أقل بكثير من مستويات ما قبل الهجوم الروسي، ناهيك عن أن مستويات التصدير هذه في انخفاض مستمر؛ حيث تم تسجيل تصدير نحو 3 ملايين طن في يناير 2023، مقابل 3.7 مليون طن في ديسمبر 2022، وهذا يعزى إلى انخفاض عمليات التفتيش الروسية للسفن التي تتم وفقًا للاتفاق الخاص بفتح التصدير من الموانى الثلاث، إلى نصف ما كانت عليه قبل أربعة أشهر، مما أدى إلى تراكم السفن التي تحمل صادرات الحبوب من أوكرانيا، وتحاول كييف خلال عملية التفاوض المقبلة تمديد هذا الاتفاق، وتضمين الموانى الموجودة في منطقة "ميكولاييف" فيه الاتفاق، لزيادة حجم صادراتها.

يضاف إلى هذا، المعضلة المتعلقة بانخفاض التوقعات المتعلقة بالمحاصيل الزراعية الأوكرانية للعام الجاري -2023-؛ حيث تشير التوقعات الأوكرانية إلى أن محصول الحبوب سينخفض إلى ما بين 35 و40 مليون طن هذا العام، وسيتراوح إنتاج القمح بين 12 و15 مليون طن، والذرة بين 15 و17 مليون طن؛ حيث يُتوقع أن تنخفض المساحة المزروعة بالذرة في أوكرانيا بما يتراوح بين 30 و35% خلال العام الحالي، بسبب نقص الأموال المخصصة للمزارعين، والأضرار التي لحقت بالأدوات الزراعية وقطاع الكهرباء والطاقة، وهو ما سينعكس بالسلب ليس فقط على مستويات التصدير الأوكرانية، بل أيضًا على ما يتوفر من مواد زراعية في السوق المحلي.

خلاصة القول، إن الصمود العسكري والاقتصادي والسياسي لكييف خلال المرحلة المقبلة، سيكون رهنًا باستمرار الدعم الغربي لها على كل المستويات، ولكن تظل هناك تساؤلات جدية حول مصير الدولة الأوكرانية في مرحلة ما بعد الحرب، وعن حجم تكلفة إعادة الإعمار التي سيتوجب توفيرها لإعادة تأهيل البنية التحتية الأوكرانية. بشكل عام، تمكنت أوكرانيا من امتصاص الزخم الهجومي الروسي، وأوقفت تقدمه نحو كييف، لكن تبقى حقيقة أن أوكرانيا فقدت قسمًا مهمًّا من نطاقها الجنوبي، بما في ذلك الأقاليم الأربعة التي ضمتها موسكو، وهو ما يضع أمام ناظري كييف السيناريو الذي حدث في شبه جزيرة القرم عام 2014، وهو سيناريو تبقى أوكرانيا ومن خلفها أوروبا مصممة على عدم تكراره، كي لا يتم فتح الباب واسعًا أمام قوى أخرى -كالصين مثلًا- لاتخاذ خطوات دراماتيكية مماثلة، لكن الأكيد أن نقطة التعادل الميدانية بين موسكو وكييف قد تحين في أي وقت، وحينها سيأتي وقت التفاوض وتقديم التنازلات، وهو وقت تحاول أوكرانيا تفادي أن تكون هي الطرف المتنازل فيه عن الأرض.





الرد الحازم:
الاستراتيجية الأمريكية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية في عامها الأول

معا علام
باحثة بوحدة الدراسات الأمريكية



أنهت الحرب الروسية الأوكرانية عامها الأول بطريقة تعزز من احتمالات استمرارها. وبالاستناد إلى ما حملته هذه الحرب من محاولات واضحة للنيل من النظام الدولي القائم على القواعد، والذي تتزعمه الولايات المتحدة، فقد أخذت واشنطن زمام المبادرة في رد الفعل الدولي بشكل عام، ورد الفعل الغربي بشكل خاص، على الغزو الروسي عبر اعتمادها استراتيجية متعددة الأبعاد، عكست ملمحين رئيسيين؛ يتصل الأول بتعزيز دور حلف شمال الأطلسي "الناتو"، ويستند الثاني إلى جعل واشنطن طرفًا رئيسًا في الحرب ولكن بدون انخراط على الأرض. وهو ما عزز من قدرة أوكرانيا على مواجهة روسيا عسكريًا، ودعم عملياتها العسكرية المضادة التي استطاعت من خلالها الدفاع عن أراضيها واستعادة بعضها، بل ورفع تكلفة الحرب بشكل هائل على موسكو. وهو الأمر الذي يثير التساؤل بشأن نجاعة الاستراتيجية الأمريكية التي تبنتها خلال العام الأول للحرب.

- **تعاطٍ متعدد المسارات:**

ساهمت الحرب العسكرية التي شنتها روسيا ضد أوكرانيا، في 24 فبراير 2022، في النيل من صورة الولايات المتحدة، والتشكيك في مكانتها على رأس النظام الدولي، بطريقة حملت تداعيات سلبية -لا يمكن إغفالها- على واشنطن وحلفائها؛ وفي مقدمتها:

- النيل من صورة واشنطن، ولا سيما أن صورة الانسحاب الفوضوي من أفغانستان لم تتلاشَ بعد من الأذهان.
- فرض مزيد من الضغوط على الاقتصاد الأمريكي الذي ما زال يصارع من أجل التعافي في أعقاب الموجات المتعاقبة من جائحة (كوفيد- 19).

- محاولة لتقويض النظام الدولي القائم على القواعد، والتشكيك في مكانة واشنطن على رأس هيكل النظام الدولي.
- اختبار قوة حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وكذا تماسك الترتيبات التي رسمتها الولايات المتحدة في أوروبا عمليًّا.
- التشويش على الأولويات الخارجية الأمريكية التي تم تأطيرها خلال العقد الأخير تركيزًا على منطقة المحيطين (الهندي – الهادئ)، لتطويق الصين باعتبارها التهديد الأهم.

وكنتيجة لذلك، فقد أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة في الرد على الغزو الروسي بهدف معاقبة روسيا وعزلها عن الساحة الدولية. فمع بداية التصعيد، وقبل انطلاق شرارة الحرب، أعلنت واشنطن رفضها التام لما يُسمى بـ"الخطوط الحمراء الروسية"، وفي أعقاب اندلاع الحرب، وعلى الرغم من التأكيدات الأمريكية المتكررة بشأن عدم إرسال أي قوات للمشاركة في الحرب على الأراضي الأوكرانية، لكونها ليست عضوًا في "الناتو"، فإنها تبنت استراتيجية متشابكة ومتعددة الأبعاد، يمكن تفكيكها على النحو التالي:

البعد السياسي: سعت واشنطن منذ تشكل الملامح الأولى للحرب الروسية الأوكرانية إلى تنسيق المواقف مع الحلفاء الأوروبيين، رغبة منها في تكوين جبهة أطلسية موحدة. وذلك كمقدمة لتدشين موقف عالمي موحد ضد موسكو ومناهض للحرب. ومع اندلاع الحرب، استمرت واشنطن في مسار التنسيق مع الحلفاء الأوروبيين من جانب، واتجهت إلى التنسيق مع الحلفاء الآسيويين، على رأسهم اليابان وكوريا الجنوبية، والحلفاء في الشرق الأوسط، على رأسهم دول الخليج. وبالتوازي مع ذلك، اتجهت واشنطن إلى التركيز على إدانة موسكو داخل أروقة الكيانات الأممية، كمجلس الأمن، والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان.

وفي مسعى للنيل من صورة وسمعة روسيا السياسية، عمدت واشنطن إلى استغلال الحرب من أجل وضع كل خصومها داخل معسكر واحد، فيما يبدو كمحاولة لثني الدول الأخرى عن أية محاولات لتعزيز علاقتها بدول هذا المعسكر، وذلك بالاستناد إلى قيام هذه الدولة بمساعدة روسيا على غزوها الوحشي لأوكرانيا، وهي: الصين وإيران وكوريا الشمالية. بعبارة أوضح، يبدو أن واشنطن قد استغلت الحرب الجارية من أجل إعادة تقسيم العالم بما يتوافق مع رؤيتها، وبما يضع عبئًا على باقي دول العالم في تعاملها مع ما تنظر إليهم واشنطن كخصوم.

وفي تصعيد جديد بالتزامن مع الذكرى الأولى للحرب، قالت نائبة الرئيس الأمريكي، "كامالا هاريس"، في حديثها بمؤتمر ميونخ للأمن: إن الولايات المتحدة "اعتبرت رسميًّا" أن روسيا قد ارتكبت (جرائم ضد الإنسانية) في أوكرانيا. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما وصل الأمر إلى قيام الرئيس الأمريكي "جو بايدن" بزيارة مفاجئة إلى كييف ولقاء نظيره الأوكراني "فولوديمير زيلينسكي"، مع تقديم تأكيد جديد بشأن موقف واشنطن الداعم لأوكرانيا، ومشيدًا بصمود الشعب الأوكراني. ومن الأمور اللافتة للنظر إشارة "بايدن" إلى قيام واشنطن ببناء تحالف بين الدول (من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ) لمساعدة أوكرانيا. ما يعني أن الحرب لم تعزز الجبهة الغربية فقط، وإنما ساعدت على تشكيل جبهة جديدة تربط الدائرة الأوروبية بالدائرة الآسيوية تحت المظلة الأمريكية.

البعد العسكري: قبل اندلاع الحرب بأيام عززت واشنطن التعاون الاستخباراتي، وكشفت عن معلومات تتعلق برغبة موسكو في شن الحرب، وكذا عن تحركاتها المتوقعة وإدارتها للمعركة. وهو التعاون الذي يبدو أنه مستمر إلى الآن بكثافة، ليس فقط مع أوكرانيا، وإنما مع حلفاء المعسكر الغربي الآخرين. وفي ذات الوقت، ومع تشكل الملامح الأولى للاحتقان في بداية العام الماضي، اتجهت واشنطن إلى توسيع تواجدها بأوروبا، فقد قال "جون كيربي"، المتحدث باسم "البنتاجون": إن واشنطن "قررت إرسال ألف جندي أمريكي من ألمانيا إلى رومانيا، كما سيتوجه نحو ألفي جندي من قاعدة "فورت براج" بولاية نورث كارولينا إلى ألمانيا ورومانيا وبولندا". كما أوضح أن هذه تُعد المرة الأولى التي يقوم فيها "الناتو" بتوظيف قوات الجهوزية العالية في إطار عمليات الردع والدفاع، مضيفًا إن واشنطن قد وضعت ما يقرب من 12 ألفًا من أفراد الخدمة في حالة استعداد للقيام ببعض المهام التي قد تطلب منهم سواء من "البنتاجون" أو "الناتو".

ومن ناحية أخرى، دعمت واشنطن بقوة سياسة "الباب المفتوح" الخاصة بـ"الناتو"، سواء في تعليقها عن حق أوكرانيا في إبداء رغبتها في الانضمام، أو في تشجيع كل من فنلندا والسويد على كسر حيادهما ودخولهما لـ"الناتو". علاوة على ذلك، فقد توسعت واشنطن في حجم المساعدات العسكرية لكييف؛ إذ خصصت إدارة "بايدن" حتى الآن ما يقرب من 30 مليار دولار كمساعدة أمنية لأوكرانيا، مع تزويدها بمنظومات عسكرية متطورة،

كصواريخ "جافلين"، وأنظمة صواريخ المدفعية عالية الحركة "هيمارس"، ومنظومة "هوك"، وبطاريات منظومة "باتريوت".

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، وإنما اتجهت واشنطن لتضييق الخناق على الأداة العسكرية الروسية، ليس فقط عبر فرض عقوبات على الأوليجاركية الروسية والشركات العسكرية الروسية، وإنما من خلال فرض العقوبات على الكيانات الخارجية التي تدعم أداة الحرب الروسية. ففي 3 فبراير الجاري، حددت وزارة الخارجية الأمريكية ثمانية أفراد إيرانيين في مناصب قيادية في شركة "بارافار بارس"، نظرًا لقيامها بنقل الطائرات بدون طيار الإيرانية إلى روسيا لاستخدامها في حربها ضد أوكرانيا. هذا، وقد دعا مشرعون أمريكيون إدارة "بايدن" إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة وتشددًا حيال بكين، بالاستناد إلى ضلوع شركات صينية في تقديم الدعم لروسيا في مجال التكنولوجيا العالية التقنية مما يساعدها في حربها ضد أوكرانيا.

البعد الاقتصادي: كرد مباشر على شروع روسيا في العملية العسكرية في 24 فبراير 2022، قامت واشنطن بشن حرب اقتصادية خانقة ضد موسكو، عبر فرض حزم متتالية من العقوبات الاقتصادية التي استهدفت الرئيس "بوتين" والشخصيات القريبة منه وأسرهم، كما استهدفت المؤسسات الروسية، أبرزها: قطاع المصارف في روسيا، وشملت تجميد أصول البنوك الروسية الخارجية، بما في ذلك أصول البنك المركزي؛ إذ كان هناك تركيز على شل النظام المالي الروسي من خلال طرد بعض البنوك الروسية من نظام "سويفت" وحظر التمويل العام والاستثمارات في روسيا. لذا، فقد اعتبرت الرئيسة السابقة للاحتياطي الفيدرالي أن العقوبات المفروضة ضد روسيا من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أدت لعزل روسيا عن أسواق رأس المال الدولية، وحرمت الرئيس الروسي من الإيرادات التي يحتاجها لتمويل الحرب.

علاوة على ذلك، فقد أعلنت واشنطن حظر دخول الطاقة الروسية للولايات المتحدة، كما قامت بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، في 25 مارس 2022، بتشكيل "فريق عمل" بهدف الحد من اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية. وهو ما يعني أنه بالتوازي مع حملة العقوبات، قامت واشنطن بعدد من التحركات التي استهدفت بها معالجة الأزمات العالمية التي نتجت عن العقوبات كأزمتي الطاقة والغذاء. فقد كشفت صحيفة "بوليتكو" في 4 مايو 2022، عن جهود يقوم بها مسؤولو البيت الأبيض ووزارة الخارجية جنبًا إلى جنب مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأغذية العالمي لمواجهة العجز في الغذاء. كما أعلن الرئيس "بايدن"، خلال اجتماع قادة مجموعة السبع G7، عن تخصيص 2.76 مليار دولار أمريكي كالتزام تمويل حكومي إضافي للمساعدة في حماية السكان الأكثر ضعفًا في العالم والتخفيف من آثار الحرب الروسية الأوكرانية على تزايد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

وفي سياق موازٍ، اتجهت واشنطن لتعزيز المساعدات الاقتصادية والماليةً الموجهة لأوكرانيا من أجل مساعدتها على تخطي عثرتها الاقتصادية التي تسببت فيها الحرب. فحتى نوفمبر 2022، بلغت المساعدة المالية ما يزيد عن 15 مليار دولار، وفقًا لمعهد "كيل" للاقتصاد العالمي، كمساعدات للميزانية لتشغيل الخدمات الحكومية الأساسية مثل المستشفيات والمدارس والمرافق.

البعد الإعلامي: شنت واشنطن منذ اندلاع الحرب، حربًا إعلامية موازية ضد موسكو، بدأت بحظر موقع "يوتيوب" قنوات وسائل الإعلام الروسية التي تمولها الدولة على مستوى العالم. ثم اتجهت الحكومة الأمريكية لحظر بث القناة الروسية "القناة الأولى" وقناتي "روسيا 1" و"إن تي في". وقد أفاد موقع "برودباند تي في نيوز" بأن مسؤولًا كبيرًا بالإدارة الأمريكية قد أوضح أن الشركات الغربية كانت من بين كبار المعلنين في هذه المحطات الروسية خلال العام الماضي، إلا أنهم اتجهوا لوقف ذلك في أعقاب الحرب. مضيفًا إن العنصر الآخر لهذه العقوبة هو وقف التكنولوجيا الغربية التي غالبًا ما تعتمد عليها المحطات التلفزيونية الروسية، مثل: كاميرات الفيديو والميكروفونات وأدوات التحكم ومعدات الإضاءة وخوادم البرامج.

ومن جانب آخر، عمدت واشنطن إلى تكرار رسائل إعلامية بعينها في إطار ما يمكن وصفه بالدعاية الغربية المضادة للدعاية الروسية، والتي يمكن بلورة أول ملامحها في اتجاه واشنطن لإطلاق وصف العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا بـ"حرب اختيار War of Choice" و"الغزو الوحشي brutal invasion"، بالإضافة إلى الحديث المتكرر عن الحالة الصحية للرئيس "بوتين"، وأيضًا التركيز على مسألة الانقسامات الداخلية في روسيا، ناهيك عن توسيع نطاق الخسائر التي لحقت بروسيا وبالقوات الروسية، في مقابل تعظيم الانتصارات التي تحققها أوكرانيا.

البعد الإنساني: مع أول أيام الغزو في 24 فبراير 2022، أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن تفعيل فريق الاستجابة للمساعدة في حالات الكوارث (DART) لقيادة الاستجابة الإنسانية للحكومة الأمريكية في أوكرانيا. وفي

سبيل ذلك، قامت الوكالة بتنشيط فريق إدارة الاستجابة (RMT) بواشنطن العاصمة. هذا، وقد تجاوزت قيمة المساعدات الإنسانية الأمريكية لأوكرانيا، حتى نوفمبر 2022، ما قيمته 9.9 مليار دولار، وفقًا لمعهد "كيل" للاقتصاد العالمي، تم توجيهها للمساعدات الغذائية الطارئة والرعاية الصحية ودعم اللاجئين والمساعدات الإنسانية الأخرى. وفي أعقاب لقاء بالرئيس الأوكراني "فولوديمير زيلينسكي" في ديسمبر 2022، أعلن الرئيس "بايدن" عن حزمة مساعدات إنسانية جديدة عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بقيمة تجاوزت 374 مليون دولار، في محاولة لاحتواء الأوضاع الإنسانية المتردية الناجمة عن استهداف موسكو للمدنيين والبنى التحتية في أوكرانيا.

- **حدود الفاعلية والتأثير:**

تعكس الاستراتيجية الأمريكية متعددة الأبعاد التعاطي الكثيف والمركز لواشنطن مع الحرب، وهي المسألة التي تتطلب ضرورة النظر في حجم المكاسب التي استطاعت واشنطن تحقيقها، وكذا نطاق الإخفاقات المرتبطة بها.

أما عن المكاسب، فيبدو أن الإدارة الأمريكية قد استغلت الحرب الجارية من أجل تعزيز حالة التوافق الداخلي حول قضية مشتركة، ولا سيما أن هذه القضية أضحت ذات صلة وثيقة بتعزيز القيادة العالمية للولايات المتحدة من جانب، ومرتبطة بخصم تاريخي للشعب الأمريكي (الاتحاد السوفيتي) من جانب آخر. وهو الأمر الذي قد يساهم في تعزيز فرص وصول رئيس ديمقراطي خلال السباق الرئاسي القادم.

بالإضافة إلى استغلال الحرب من أجل تعزيز فرص المنتجات الأمريكية في الأسواق الدولية، مثل: الطاقة والقمح والذرة. فقد قال وزير الزراعة الأمريكي "توم فيلساك"، خلال جولته بالإمارات في 19 فبراير 2022: "إن مزارعي القمح الأمريكيين سيعززون الإنتاج ويمنعون مشاكل سلسلة التوريد في حال تسبب الغزو الروسي المحتمل لأوكرانيا في خنق الصادرات الزراعية من الحبوب". كما أفادت بيانات لـ"رويترز"، خلال يناير 2023، بأن الولايات المتحدة تسير على درب سيجعلها أكبر مُصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم هذا العام، بمجرد استئناف تشغيل منشأة "فريبورت" بتكساس التي تعطلت جراء حريق.

وعلى هذا النحو، تتضح جليًّا مسألة تعزيز صناعة السلاح ودعم "المجمع العسكري–الصناعي Military–industrial complex"، وهي المسألة التي ارتبط بها استغلال الساحة الأوكرانية من أجل اختبار واستعراض منظومات الأسلحة الأمريكية، بطريقة تعزز من مبيعات هذه الأسلحة على الساحة الدولية. فقد أفاد تقرير صادر عن مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات بأن استبدال المعدات العسكرية التي نقلها حلفاء واشنطن في "الناتو" إلى أوكرانيا، سيرفع المبيعات التجارية المباشرة للصناعة الأمريكية إلى ما يقرب من 21.7 مليار دولار.

واتصالًا بذلك، فقد ساهمت المساعدات العسكرية الأمريكية في تعزيز قدرة كييف على تعويض خسائرها، وشن عمليات عسكرية مضادة من أجل استرداد أراضيها. وهو الأمر الذي استطاع أن ينال من صورة ومكانة روسيا، التي كان من المتوقع لها أن تحسم الحرب في وجه أوكرانيا في غضون أيام. وهي المسألة التي عززت من قدرة واشنطن على النيل من خصومها والانتقام منهم.

ومن ناحية أخرى، حملت الحرب فرصًا كبيرة لإعادة تبني أجندة موحدة للعلاقات عبر الأطلسي انطلاقًا من الدعم الكبير الذي قدمته واشنطن لحلفائها الأوروبيين، وتعزيز تواجد قواتها هناك؛ إذ إن الدعم الأمريكي الضخم الذي قدمته واشنطن لحلفائها الأوروبيين أعاد التأكيد على أهمية دور ومكانة واشنطن. فقد أوضح "بايدن" في أكثر من مناسبة أن التنسيق بين حلفاء وشركاء واشنطن بلغ أعلى مستوياته، فضلًا عن كون الحرب دليلًا عمليًّا على أهمية حلف "الناتو"، ودوره الحيوي في حماية أمن أوروبا. بجانب كونها المحفز الرئيس على تجاوز المسألة الخلافية المتعلقة بزيادة الدول الأوروبية لإنفاقها الدفاعي.



علاوة على ذلك، فقد وفرت الحرب لواشنطن فرصة لإعادة تأكيد قيادتها للعالم، وتعزيز دورها في توجيه قواعد اللعبة السياسية على الساحة الدولية. ناهيك عن اعتبار ما يجري من عقاب ضد روسيا كدرس لكافة دول العالم، وفي مقدمتها الصين، مفاده أن واشنطن هي التي تملك "المنح والمنع"، الأمر الذي قد يدفع بكين إلى التريث قبل الاتجاه لتحدي واشنطن؛ لأن من شأن هذا التحدي أن يؤدي إلى آلام اقتصادية قاسية.

وفيما يتعلق بالإخفاقات، تجدر الإشارة بداية إلى أن التهديدات الأمريكية لم تثنِ موسكو عن شن الحرب، كما أنها لم تحُل دون سيطرتها على جزء من الأراضي الأوكرانية، وتدمير واستهداف الجزء الآخر، ناهيك عن استمرار الحرب حتى الآن دون نية واضحة على انسحاب روسي وشيك.

علاوة على ذلك، فقد دفع التركيز الكبير من قبل إدارة "بايدن" على الحرب الروسية الأوكرانية إلى تحولها إلى مسألة خلافية على الساحة الأمريكية؛ وذلك بالنظر إلى رؤية الشارع الأمريكي بأولوية قضايا الداخل على الخارج من جانب، والتداعيات الاقتصادية الخانقة التي تسببت فيها الحرب والعقوبات من جانب آخر. وهو الأمر الذي دفع بعض الرموز الجمهورية إلى تبني خطاب يطالب بالتوقف عن دعم أوكرانيا.

عطفًا على ما سبق، فقد بدت بوادر تصدع أوروبي في الظهور من جديد بشأن استمرار العقوبات، ونطاقها، والتعامل مع ملف الطاقة، وأزمة الغذاء، وكذا الاستمرار في المساعدات المقدمة لأوكرانيا، ناهيك عن استقبال والتعامل مع اللاجئين. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما اتسع ليشهد مؤشرات على تشكل حالة من الامتعاض بين الدول بسبب التداعيات السلبية واسعة النطاق للعقوبات على الساحة العالمية.

وارتباطًا بذلك، وبغض النظر عن الاستجابة الغربية القوية على الحرب واستمرار مسار كسر شوكة روسيا، فقد ارتبطت الحرب والتداعيات الناجمة عنها بالحديث عن بلورة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، تصبح موسكو وبكين نواته الأساسية، ما يعني تراجع صورة واشنطن كقائد للنظام الدولي. وهو الأمر الذي تظهر انعكاساته -بشكل واضح- في اتجاه بعض الدول للاعتماد على العملات الوطنية في تبادلاتها الخارجية كبديل عن الدولار.

ختامًا، يبدو من الصعب الجزم بالنجاح الكامل أو الفشل الكامل لاستراتيجية الولايات المتحدة في التعامل مع الحرب الروسية الأوكرانية، نظرًا لتأثيرها المزدوج الذي حمل مكاسب وإخفاقات في ذات الوقت، وكذا نظرًا لاستمرار الحرب لمدة عام دون أفق واضح لنهاية وشيكة. ومع حلول الذكرى الأولى للحرب، يتضح أنها قد حملت عددًا من التداعيات السلبية على واشنطن ومكانتها العالمية؛ إلا أن طريقة التعاطي الأمريكي مع الحرب قد عززت من مكاسب واشنطن، بل وأعادت توجيه دفة الأحداث لصالحها. غير أنه لا يمكن إغفال أن استمرار الحرب سيزيد من التكاليف ويحمل قدرًا عاليًا من المخاطرة التي قد تؤدي إلى سلسلة متصلة من المخاطر، ليس فقط لواشنطن وحلفائها، وإنما للعالم بأسره.

من ثم، يتضح أن حالة الاحتقان القائمة المرتبطة بالتصعيد الميداني المتبادل ينذر بتكرار مخاطر أزمة الصواريخ الكوبية، بل ويضع العالم بأسره على شفا كارثة عالمية جديدة. ويستند ذلك إلى صعوبة حسم الحرب عسكريًا، كما يصعب أيضًا من توقع قبول موسكو لأي وضع ينال من صورتها ومكانتها الدولية. ما يعني أنها قد تتجه للمجازفة -حتى النووية- حال أدركت أنها الخيار الوحيد أمامها. ومن ثم، تتضح ضرورة احتواء المشهد المحتقن عبر القنوات الدبلوماسية من أجل التوصل لتوافق ما يضمن على الأقل الحد الأدنى من مطالب كل طرف. وهو ما يتوافق مع ما أبلغت به إدارة "بايدن" الكرملين -عبر وسيط- في مايو 2022، من أنها مستعدة لإنشاء مثل هذه القناة الخلفية. ويتصل أيضًا مع دعوة الخارجية الروسية عبر لسان المتحدثة "ماريا زاخاروفا" من أن روسيا منفتحة على الدبلوماسية.

ومع ذلك، يظل من الصعب التكهن باتجاه واشنطن بالضرورة صوب التهدئة من أجل احتواء المشهد؛ إذ إنها على النقيض من ذلك قد تتجه صوب مزيد من التصعيد عبر فتح قنوات للتواصل مع بعض رموز الأوليجاركية الروسية بهدف إحداث وقيعة تساعد على التخلص من الرئيس "فلاديمير بوتين"، بطريقة قد تساعد في وصول نخبة أكثر مهادنة لواشنطن، وعلى إثر ذلك قد يصبح الموقف الأمريكي أكثر تقاربًا مع روسيا بهدف ثنيها عن التقارب مع الصين. لكن تظل هذه الخطوة غامضة في ضوء صعوبة كشف واشنطن عن اختراقها للجبهة الروسية، وكذا مع استحالة ضمان تراجع الشعور القومي لدى النخبة الروسية، حتى غير المؤيدة لـ"بوتين".



نحو مزيد من التعقيد:
الموقف الأوروبي في العام الأول من الحرب الروسية الأوكرانية

الشيماء عرفات
باحثة بوحدة الدراسات الأوروبية



في نهاية فبراير 2022، قامت روسيا بغزو أوكرانيا، بما تم اعتباره الاختبار والتهديد الأمني الأكثر خطورة على القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تركت تلك الحرب التي أكملت عامها الأول، تداعيات جمة على العالم بأسره، وعلى الجانب الأوروبي بشكل خاص. فنظرًا للقرب الجغرافي، فقد استقبلت القارة ما وُصف بكونه أسوأ نزوح إنساني شهدته القارة منذ الحرب العالمية الثانية؛ إذ فر ملايين الأوكرانيين من الصراع، واضطرت إلى وقف اعتمادها على الغاز والنفط الروسي الرخيص، الذي كان أحد أهم أعمدة صناعتها الرئيسة، والمُغذي الأول لتدفئة مواطنيها. وكذلك، فقد أطلقت تلك الحرب جرس إنذار مدويًا للقارة، فيما يتعلق بتخلف وضعف بنيتها الدفاعية، وغير ذلك الكثير والكثير من التداعيات. وهو الوضع الذي يحفز الكثير من التساؤلات بشأن الاستجابة الأوروبية للحرب، وكذا الأدوات التي عمدت إليها للتعامل مع تداعياتها واسعة النطاق.

• تعدد محاور التعاطي الأوروبي:

نظرًا لمحورية تلك الحرب للقارة الأوروبية، فقد تشعبت وتعددت سبل التعاطي الأوروبي معها خلال هذا العام. وهو ما سيتم استعراضه، وسيتم الوقوف على أبرز التحديات التي ستؤثر على شكل هذا التعاطي في الفترة القادمة، لحين توقف تلك الحرب، وهو التوقف الذي لم يتضح توقيته بعد.

أولًا: حزم العقوبات: بعد عام من اندلاع الحرب، استمرت الوحدة الأوروبية في الصمود. ففي 15 فبراير الجاري، أقر الاتحاد الحزمة العاشرة من العقوبات. واعتبارًا من 16 فبراير 2023، يخضع 1471 فردًا روسيًا و169 كيانًا لعقوبات المملكة المتحدة. وكذلك مع الأخذ في الاعتبار العقوبات الفردية السابقة التي فُرضت بعد ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014، حين فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على 1386 فردًا و171 كيانًا.



وقد سعت تلك الحزم التي أخذت تتوسع، في محاصرة الاقتصاد الروسي وسعت لعرقلة نموه. ففي الحزمة الأخيرة، تم اقتراح المزيد من الحظر على التصدير بقيمة تزيد عن 11 مليار يورو، لحرمان الاقتصاد الروسي من التكنولوجيا الحيوية والسلع الصناعية. وأمعنت في حظر تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج والسلع التقنية المتقدمة. ولأول مرة بتلك الحزمة يتم إضافة كيانات دول أخرى إلى عقوبات الاستخدام المزدوج، وبتلك العقوبات تم استهداف للحرس الثوري الإيراني من خلال إضافة حظر سبعة كيانات إيرانية ضالعة في تقديم تلك السلع ذات الاستخدام المزدوج. مع تأكيد الاتحاد على استعداده لإدراج المزيد من الكيانات الإيرانية وغيرها من الكيانات الأخرى التي تقدم التكنولوجيا الحساسة لروسيا، معتبرين أن هذا بمثابة رادع قوي للشركات الأخرى والتجار الدوليين. بما يوحي أن الاتجاه القادم لهذا العام، قد يجنح نحو المزيد من التشدد تجاه روسيا، وتجاه معاونيها. فقد سبق أن تبنى الاتحاد الأوروبي عقوبات ضد بيلاروسيا، ردًا على مشاركتها في غزو أوكرانيا.

ولم يتوقف الاتحاد عند هذا الحد، بل سعى لتعميق سياساته العقابية التي قد تمنع روسيا من تحقيق أي فوائض مالية تساعدها في حربها على أوكرانيا. فبالتعاون مع الولايات المتحدة وأعضاء آخرين في مجموعة السبع، قاموا بإطلاق سقف سعر دولي لشراء النفط الروسي، بالإضافة إلى حظر الاتحاد الأوروبي الشحن البحري للنفط الروسي. وفي يونيو 2022، تبنى المجلس حزمة سادسة من العقوبات التي تحظر، من بين أمور أخرى، شراء أو استيراد أو نقل النفط الخام المنقول بحرًا، وبعض المنتجات البترولية من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي. وقد طُبقت القيود اعتبارًا من 5 ديسمبر 2022 على النفط الخام، ومن 5 فبراير 2023 على المنتجات البترولية المكررة الأخرى. ونظرًا لأن غالبية النفط الروسي الذي يتم تسليمه إلى الاتحاد الأوروبي يتم نقله عن طريق البحر، فإن هذه القيود غطت ما يقرب من 90٪ من واردات النفط الروسي إلى أوروبا بحلول نهاية عام 2022، ما سيقلل بشكل كبير من أرباح التجارة الروسية. ولزيادة فاعلية العقوبات، تم منذ بداية الحرب حظر نظام "سويفت" للبنوك الروسية والبيلاروسية، وهو ما سيعيق إجراء أو تلقي مدفوعات دولية لروسيا.

ثانيًا: الدعم الدبلوماسي التضامني: وهو ما تجلى في زيارات كبار القادة الأوروبيين لكييف، والتي كان أبرزها: في منتصف يونيو الماضي، وصول الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، ورئيس الوزراء الإيطالي السابق "ماريو دراجي"، والمستشار الألماني "أولاف شولتز"، والرئيس الروماني "كلاوس يوهانيس"، إلى كييف، قُبيل منح أوكرانيا وضع المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي. وتمثلت أحدث تلك الزيارات في زيارة رئيسة الوزراء الإيطالية "جورجيا ميلوني" يوم 21 فبراير الجاري لكييف، ثم الزيارة التاريخية للرئيس الأمريكي "جو بايدن" لكييف، لإظهار وتأكيد دعم بلاده في ذكرى مرور عام على الحرب.

وظهرت المملكة المتحدة كأكبر الدول الداعمة لكييف بعد الولايات المتحدة. فقد قام رئيس الوزراء البريطاني "ريشي شوناك"، رغم الضغوط الاقتصادية التي تواجهها بلاده، بزيارة كييف في نوفمبر الماضي، متعهدًا بالحفاظ على نفس مستوى المساعدات العسكرية التي سبق تقديمها، والتي وصلت إلى 2.3 مليار جنيه استرليني. وسبق "سوناك" قيام رئيس الوزراء الأسبق "بوريس جونسون" بزيارتين في أبريل الماضي -والتي كانت من أوائل الزيارات رفيعة المستوى لكييف- وفي يونيو الماضي، وقد تلت الزيارة الثانية الزيارة الموسعة للقادة الأوروبيين التي تم الإشارة لها.

ولم تقف حدود تلك الزيارات على قادة الدول، بل امتدت للمسؤولين بالاتحاد. فقد جددت رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" ببداية فبراير الجاري للرئيس "فولوديمير زيلينسكي" دعم الاتحاد لبلاده عشية انعقاد قمة أوروبية أوكرانية بالعاصمة كييف. وقد كانت تلك الزيارة هي رابع زيارة لها إلى كييف منذ بدء الحرب الروسية في 24 فبراير 2022.

ولم يكتفِ الجانب الأوروبي بحصر تحركه الدبلوماسي في شكل ثنائي مع كييف، وإنما عبر تعزيز تحركاته الدبلوماسية على مسارات متوازية. فقد شهدت زيارة المستشار الألماني "أولاف شولتز" للصين، في نوفمبر الماضي، وهي الأولى لزعيم في الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع منذ بداية جائحة كوفيد، مسعى واضحًا للوصول لتفاهم مع الصين بغرض الضغط على الجانب الروسي للتوقف عن التلويح المستمر باستخدام الأسلحة النووية في الحرب، وهو ما يمكن ملاحظة نجاحه، في خفوت النبرة المتعلقة باستخدام الأسلحة النووية بشكل كبير بعد تلك الزيارة.

ويُلاحظ حاليًّا كذلك، في وجود تكتل سياسي أوروبي بإيعاز من الولايات المتحدة لممارسة الضغوط على الأطراف الثالثة الداعمة لروسيا، سواء بشكل مباشر كإيران وبيلاروسيا، وهو ما ظهر في توقيع العقوبات عليهم. أو بشكل غير مباشر كالصين وتركيا، وهو ما ظهر في تصريحات البلدين بعدم وجود دلائل على انخراطهما، وعدم وجود نية لديهما للقيام بهذا الدعم، وبخاصة من الجانب التركي.

ثالثًا: الدعم الإنساني والمالي والعسكري: منذ بداية الغزو الروسي، قام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ومؤسساته المالية، بتوفير ما يقرب من 37.8 مليار يورو لدعم المرونة الاقتصادية والاجتماعية والمالية الشاملة لأوكرانيا. وجاء هذا في شكل مساعدات مالية كلية، ودعم للميزانية، ومساعدات طارئة، ومساعدات إنسانية. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم مساعدات عسكرية بحوالي 12 مليار يورو. منها لأول مرة في تاريخه، تقديم الاتحاد الأوروبي مساعدة أمنية قاتلة لشريك أجنبي بقيمة 3.6 مليار يورو تم حشدها في إطار مرفق السلام الأوروبي. وأنشأ الاتحاد أيضًا بعثة المساعدة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي لدعم أوكرانيا (EUMAM Ukraine)، والتي توفر تدريبات قتالية للقوات المسلحة الأوكرانية. وتبلورت آخر حزم الدعم العسكري، في بداية عام 2023، عندما أعلنت كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة أنها ستشحن مركبات قتالية مدرعة إلى أوكرانيا، وهي المرة الأولى التي يتم فيها إرسال دبابة خفيفة مصممة من الغرب إلى الجيش الأوكراني. كما التزمت المملكة المتحدة بإرسال 14 من دباباتها القتالية الرئيسية من طراز "تشالنجر 2" إلى كييف. وبذلك يصل إجمالي الدعم المتاح لأوكرانيا حتى الآن منذ بداية العدوان الروسي إلى حوالي 50 مليار يورو. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المفوضية على تقديم مساهمة بقيمة مليار يورو للتعافي السريع.

وكذلك في عام 2023، من أجل مواصلة دعم أوكرانيا، سعى الاتحاد الأوروبي لتقديم حزمة دعم غير مسبوقة تصل إلى 18 مليار يورو، في شكل قروض ميسرة للغاية. تم صرف الدفعة الأولى البالغة 3 مليارات يورو في يناير 2023. بالإضافة لذلك، فقد دعا وزير الاقتصاد الفرنسي "برونو لومير"، في 21 فبراير الجاري، صندوق النقد الدولي، لتقديم مساعدة بقيمة 15 مليار يورو لأوكرانيا، قبل اجتماع مالي لمجموعة العشرين الأسبوع الحالي في الهند.

وقد برزت دول شرق أوروبا، وبخاصة دول البلطيق، كالحصان الأسود للاتحاد فيما يخص الدعم المقدم لأوكرانيا. فقد قدمت إستونيا ولاتفيا وبولندا أكبر دعم حكومي لأوكرانيا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المانح، وفقًا لتقرير تعقب الدعم الأوكراني الذي أعده معهد "كييل" للاقتصاد العالمي. وأتت ليتوانيا في المركز الخامس، بينما أتت سلوفاكيا والتشيك خلف الولايات المتحدة صاحبة المركز السابع مقارنة بالناتج المحلي.

وبالنسبة للتعامل مع قضية اللاجئين الأوكرانيين، ففي 4 مارس 2022، قام الاتحاد الأوروبي –لأول مرة في تاريخه– بتنشيط توجيه الحماية المؤقتة للأوكرانيين الفارين من الحرب. وقد تم هذا التوجيه لنحو 4 ملايين أوكراني من أصل 5.3 مليون أوكراني دخلوا دول الاتحاد طوال هذا العام. بموجب توجيه الحماية المؤقتة، يحق للاجئين الأوكرانيين الإقامة والرعاية الصحية والتعليم والعمل في أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي حتى مارس 2024. وكانت بولندا أكبر دولة مستقبلة للفارين الأوكرانيين للاتحاد بما يزيد عن 1.5 مليون لاجئ، تليها ألمانيا بما يزيد عن مليون أوكراني. ومقارنة بعدد السكان فتعتبر دول شرق أوروبا كالتشيك ومولدوفا وسلوفاكيا من أكبر الدول المستقبلة للاجئين الأوكرانيين.

- ## تحديات مركبة في وجه دعم أوكرانيا:

أظهر استطلاع رأي أجرته مؤسسة "إبسوس (Ipsos)" عن موقف الأوروبيين من الحرب الأوكرانية –والذي يهم كل دول الاتحاد الأوروبي إضافة لمواطني بريطانيا– استقرارًا في حجم الدعم الشعبي الأوروبي، لكن مع تراجع ملحوظ في بعض الجوانب؛ حيث يُظهر الاستطلاع أن 70 % من الأوروبيين ما زالوا يؤيدون تدخل دولهم لمساعدة دولة أخرى تتعرض لانتهاك سيادتها، وهي نسبة أقل بنقطة واحدة من العام الماضي، لكن بالوقت ذاته، رفض 70 % من الأوروبيين التدخل العسكري لبلادهم من أجل مساعدة أوكرانيا.

وقد طرأ التغير الأكبر على موقف الأوروبيين في الناحية الاقتصادية؛ حيث إن 45% فقط من الأوروبيين يؤيدون فرض المزيد من العقوبات على روسيا، علمًا بأن النسبة كانت خلال العام الماضي في حدود 50%. ويحذر مركز الدراسات والاستطلاعات "إبسوس"، مما يسميه "خطر التعب" الذي بدأ يصيب المواطن الأوروبي، وهو ما ينعكس في نسبة تأييد الأوروبيين لاستقبال اللاجئين من أوكرانيا؛ إذ تراجعت نسبة المؤيدين لاستقبال اللاجئين من 73% خلال العام الماضي إلى 66%. كما تراجع حجم الاهتمام بأخبار الحرب الأوكرانية داخل دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 5 نقاط مقارنة بالسنة الماضية، فقد أكد 64% من الأوروبيين أنهم ما زالوا حريصين على معرفة أخبار الحرب، وفي المقابل فإن ما يشغل بالهم هذه الأيام هو الأزمة الاقتصادية، وأكد 82% منهم أنهم يتابعون أخبار التضخم وارتفاع الأسعار.

يقدم هذا الاستطلاع إلى حد كبير صورة عن مكمن التحديات التي تواجه الموقف الأوروبي من الدعم الأوكراني. فمن جانب ما زال وسيستمر في دعمه لعدالة وسلامة الموقف الأوكراني، ولكن لأي مدى؟ وبأي تكلفة؟ ولأي حد؟ حيث يحكمه الكثير من الدوافع التي ستحدد موقفه، ومن أبرزها:

أولًا: التحدي الاقتصادي: بينما تظهر النتائج الأخيرة أن الاقتصاد الأوروبي قد نجا من الركود، وحقق نموًّا وإن كان متواضعًا، رغم انفصاله عن الطاقة الروسية، فإن معدلات التضخم ما زالت مرتفعة، ولا يزال الاتحاد يواجه مأزقًا عميقًا فيما يخص الحصول على الطاقة بتكلفة ليست بالباهظة. فقد خدم الجو الدافئ، وانخفاض الطلب الصيني على الطاقة، من حدة المنافسة على مصادر الطاقة من دول أخرى. وعليه، ففي حال تغير أي من العاملين سيواجه الاتحاد تحديًا كبيرًا في الحصول على مصادر للطاقة بتكلفة تحقق نموًّا لاقتصادها، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فإن استمرار معدلات التضخم المرتفعة، المدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة، والسياسة النقدية التشددية من قبل البنك المركزي الأوروبي، المدفوعة بغير رغبة منها، بسبب نهج التشدد النقدي للبنك الفيدرالي الأمريكي؛ كل هذا قد يؤدي إلى تباطؤ اقتصادي أكثر وضوحًا. بالإضافة إلى أن ارتفاع معدلات الفائدة من المتوقع أن يزيد من تكاليف التمويل لبلدان جنوب أوروبا، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي. كل تلك الضغوط، سيتبعها -لا مناص- ضغط شعبي أكبر على الحكومات الأوروبية لتخفيف دعمها لأوكرانيا، على أمل إنهاء الحرب بشكل أسرع.

ثانيًا: التحدي الأمني والدفاعي:

وفقًا لأحدث البيانات التي جمعها معهد "كييل"، والتي كان آخرها في نوفمبر 2022، فقد خصص أعضاء الاتحاد الأوروبي 8.61 مليار يورو للالتزامات العسكرية لأوكرانيا. يعكس هذا الرقم مزيجًا من مشتريات أسلحة ومعدات، فضلًا عن الالتزامات المالية المتعلقة بأغراض عسكرية. وقد أضافت مؤسسات الاتحاد الأوروبي 3.1 مليار يورو إلى هذا الرقم عبر صندوق الائتمان الأوروبي، والتزمت المملكة المتحدة بمبلغ 4.13 مليار يورو إضافي، وبذلك يصل إجمالي الالتزامات العسكرية الأوروبية لأوكرانيا إلى 15.84 مليار يورو اعتبارًا من نوفمبر. وبالرغم من أن هذا أقل من مساهمة الولايات المتحدة، فإنها مع ذلك تظل كبيرة.

ولضمان استمرار هذا الدعم العسكري لأوكرانيا من ناحية، لتقوية الدفاع الأوروبي في وجه مخاطر مشابهة للغزو الروسي لأوكرانيا من ناحية أخرى، فقد نمت التعهدات بزيادة الإنفاق الدفاعي الأوروبي. ففي الأشهر التي تلت الحرب، تعهدت حوالي 20 دولة أوروبية بزيادة إنفاقها الدفاعي، وظهر ذلك بقوة في تعهدات دول شرق أوروبا، وبخاصة بولندا، ودولة محورية كألمانيا.

فقد صرح رئيس الوزراء البولندي، في مؤتمر صحفي، في أواخر يناير الماضي، بنية وارسو في تخصيص 4% من الناتج المحلي الإجمالي للجيش البولندي هذا العام. ولن يؤدي ذلك فقط إلى جعل بولندا منفق "الناتو" الأكثر إسرافًا من حيث النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بل تخطط البلاد أيضًا للتباهي قريبًا بأكبر جيش في أوروبا. فقد وضع وزير الدفاع البولندي "ماريوس بوشاشتاك" مؤخرًا خططًا لزيادة الجيش إلى 250.000 جندي محترف و50.000 جندي احتياطي، وهو ما سيُحدث طفرة في القدرات البرية الأوروبية. فبالنظر إلى فرنسا، التي تُعد الكبرى في هذا الصدد، يتضح أن لديها حوالي 200 ألف جندي نشط.

وكذلك إذا أوفت برلين بوعدها بتحقيق إنفاق دفاعي يبلغ 2%، الذي قطعته في أوائل عام 2022، بدعم أولي من صندوق طوارئ استثنائي بقيمة 100 مليار يورو لإصلاح القوات المسلحة الألمانية، فقد تتفوق على



المملكـة المتحـدة كثانـي أعلـى منفـق حقيقـي لحلـف "الناتـو"، بعـد الولايات المتحدة. وقد كان هذا الوعد هـو التطـور الوطنـي الأكثـر أهميـة فـي مجـال الدفـاع.

إلا أن بريـق زخـم التدافـع نحـو مزيـد مـن الإنفـاق الدفاعـي الأوروبـي قـد كشـف عـن العديـد مـن الفجـوات العميقـة فـي منظومـة الدفـاع الأوروبـي، والتـي تؤثـر وسـتؤثر بشـكل كبيـر فـي حجـم الدعـم الـذي يمكـن أن يقدمـه الجانـب الأوروبـي لأوكرانيـا. فقـد كشـفت الحـرب بدايـة، ضعـف القاعـدة الصناعيـة الدفاعيـة الأوروبيـة، وهـو مـا ترجمتـه تواضـع حجـم المخزونـات الأوروبيـة مـن الأسـلحة الدفاعية. بالإضافة لذلـك، فقـد عمَّق تلك المشكلة اتجاه الـدول الأوروبيـة للتركيـز علـى دعـم صناعاتهـا الدفاعيـة المحليـة، أكثـر مـن سـعيها لسـد الفجـوات الدفاعيـة الخاصة بالمنظومـة الدفاعيـة الأوروبيـة، وهـو مـا انعكـس بالتبعيـة علـى ضعـف القاعـدة الصناعيـة الأوروبيـة، وعـدم مرونتهـا فـي تغطيـة تلـك الفجـوات بسـهولة. وأخيـرًا، حتـى لـو توافـر التنسـيق والسـعي لتغطيـة تلـك الفجـوات، سـيظل حجـم التأثيـرات الاقتصاديـة للحـرب التـي سـتواجه الـدول الأوروبيـة، ضاغطـة علـى قادتهـا بمـا يعيـق سـعيهم الحقيقـي لتعزيـز التطـور الدفاعـي.

وفـي الختـام، إن تلـك التحديـات التـي تـم التعاطـي معهـا هـي جـزء مـن مجمـل التحديـات المشـتركة التـي تواجـه الاتحـاد الأوروبـي ككل، انطلاقًـا مـن المطالـب المتزايـدة لأوروبـا مـن أجـل اسـتثمار المـوارد لمعالجـة المشـكلات المشـتركة. ولكـن يبـدو أن الاتحـاد الأوروبـي لا يـزال يفتقـر إلـى القـدرة الماليـة لمعالجـة تلـك القضايـا الرئيسـية، والتـي تمتـد لأبعـد مـن دعـم أوكرانيـا، لدعـم أمـن الاتحـاد علـى المسـتوى الدفاعـي والاقتصـادي والسياسـي، بمـا يضمـن اسـتمراره مـن الأسـاس. بالإضافـة إلـى ذلـك، فإنـه بمجـرد انتهـاء الحـرب، سـتكلف إعـادة بنـاء أوكرانيـا مئـات المليـارات مـن اليـورو علـى مـدى عقـد علـى الأقـل، مـن المتوقـع أن يتحمـل الاتحـاد ودولـه الجـزء الأكبـر منهـا.

فقـد صرحـت المفوضيـة الأوروبيـة بالفعـل أن ميزانيـة الاتحـاد الأوروبـي الحاليـة، والمعروفـة باسـم "الإطـار المالـي متعـدد السـنوات"، لا تغطـي هـذه الاحتياجـات. لذلـك، مـن غيـر الواضـح كيـف سـتمول أوروبـا مواجهـة تحدياتهـا الجماعيـة، ناهيـك عـن إعـادة إعمـار أوكرانيـا. ولهـذا، فـإن العمـل لتوفيـر مصـادر تمويـل جديـدة، وتحديـد أي السـبل يجـب انتهاجهـا تجـاه أوكرانيـا، فـي وقـت سـتزداد فيـه الضغـوط لا محالـة، وهـو أبـرز مـا يواجـه الاتحـاد الأوروبـي كتحـدٍّ رئيـس خـلال عـام 2023.





تباين الأثر..
العقوبات الغربية ضد روسيا وارتداداتها العالمية والإقليمية

بسنت جمال
باحثة بوحدة الاقتصاد و دراسات الطاقة



باتت العقوبات الاقتصادية أداة رئيسية تستخدمها الدول الكبرى لتحقيق مطالبها ومصالحها الخاصة، ومواجهة العديد من التحديات السياسية والجيوسياسية، والرد على انتهاك القوانين والمعايير الدولية عبر الضغط على الحكومات المستهدفة بالعقوبات لإيقاف تطوير برامجها النووية، أو وضع حدود للتعدي على حقوق الإنسان، أو مجابهة تصاعد نفوذها الاقتصادي، أو تشجيع التحول الديمقراطي. وتتعدد أشكال العقوبات الاقتصادية ما بين فرض حظر كامل على العلاقات التجارية أو التبادل التجاري لبعض السلع، أو فرض قيود على قطاعات بعينها كحظر شراء الأسلحة أو حظر الطيران، أو الاتجاه لتجميد الأصول المالية، أو خفض المساعدات الخارجية.

ومنذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، في 24 فبراير 2022، فرضت الدول الغربية الكبرى عقوبات متصاعدة على روسيا مستهدفة القطاعات الحيوية، حتى أصبحت روسيا الدولة الأكثر عُرضة للعقوبات في العالم في غضون 10 أيام فقط من قيام الحرب، الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات حول التداعيات الاقتصادية للعقوبات الغربية على كل من الاقتصاد الروسي، والاقتصاد العالمي، واقتصادات الشرق الأوسط.

• عقوبات متصاعدة

في أعقاب انطلاق شرارة الحرب الأولى التي شنتها روسيا ضد أوكرانيا، واجهت موسكو عقوبات غربية متصاعدة استهدفت القطاع المالي والمصرفي والتجارة والطاقة والنقل والتكنولوجيا والدفاع، بطريقة قوضت من قدرة موسكو على الوصول إلى احتياطاتها الأجنبية من العملات، لا سيما الدولار الأمريكي، وتجميد أصول العديد من رجال الأعمال والأثرياء الروس، كما تم تقييد حرية بعض البنوك والشركات الروسية في الوصول إلى أسواق رأس المال الأولية والثانوية في الاتحاد الأوروبي، وحظر التعاملات مع البنوك المركزية الروسية والبيلاروسية، واستبعاد بعض المصارف الروسية من نظام "سويفت" العالمي، وحظر الاستثمار والمساهمة في المشاريع التي يشترك في تمويلها صندوق الاستثمار المباشر الروسي.

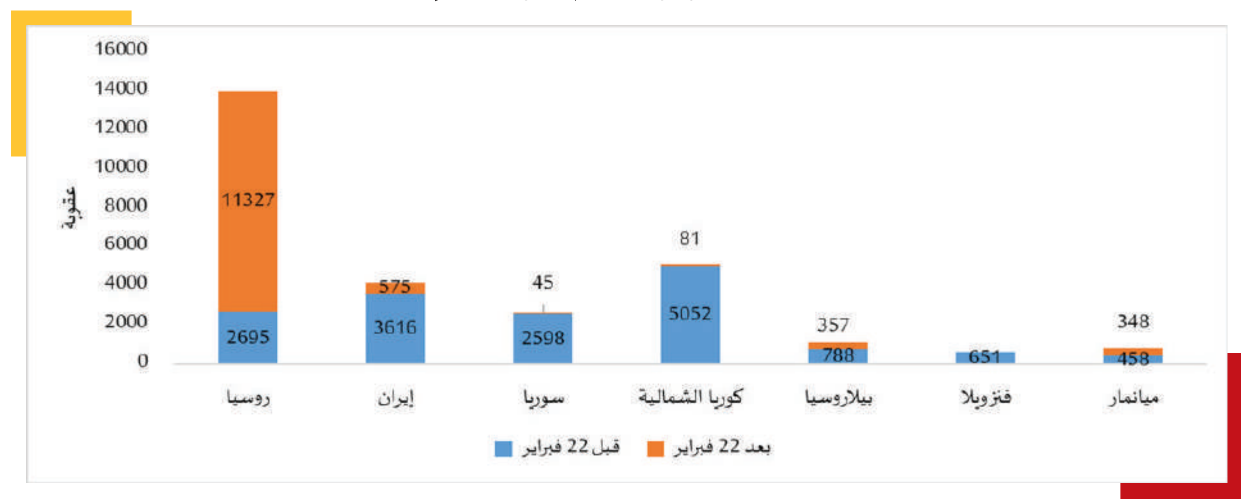
وعلاوة على ذلك، تم حظر استيراد الفحم والحديد والصلب والخشب والإسمنت والبلاستيك والذهب من روسيا، وكذلك المأكولات البحرية والمشروبات الروحية والسجائر والمجوهرات ومستحضرات التجميل، مع منع تصدير السلع والتقنيات في قطاع تكرير النفط إلى روسيا، ومنع الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة والتعدين الروسي، كما تم فرض حد سعري لبيع برميل النفط الروسي قدره 60 دولارًا للبرميل، مع السماح للشركات الغربية بتقديم خدمات الشحن والتأمين لنقل نفط موسكو ما دامت الشحنات المنقولة بسعر أقل أو يساوي الحد الأقصى المتفق عليه، وفي حالة مخالفة هذا السعر، فلا يُمكن لشركات الشحن أو المُستوردين الحصول على شحنات الذهب الأسود.

كما قرر الاتحاد الأوروبي إغلاق مجاله الجوي أمام جميع الطائرات الروسية، وإغلاق الموانئ أمام السفن الروسية، وكذلك تم حظر دخول شركات النقل البري الروسية والبيلاروسية إلى دول الاتحاد، مع وقف عملية تصدير التكنولوجيا الخاصة بصناعة الطيران والفضاء.

وبالإضافة إلى ذلك، حظرت الدول الأوروبية تصدير محركات الطائرات بدون طيار، وتجارة الأسلحة والتجارة في الذخيرة والمركبات العسكرية وشبه العسكرية إلى روسيا، كما تم حظر تقديم الخدمات المعمارية والهندسية، والخدمات الاستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات الاستشارية القانونية، وتقديم خدمات الدعاية وأبحاث السوق واستطلاعات الرأي العام.

وعلق الاتحاد الأوروبي أنشطة البث والتراخيص للعديد من وسائل الإعلام المضللة المدعومة من الكرملين، مثل: سبوتنيك، وروسيا اليوم، وروسيا 24، بحجة استغلال الحكومة الروسية المنافذ الإعلامية كأدوات للتلاعب بالمعلومات وتعزيز المعلومات المضللة حول غزوها لأوكرانيا بهدف زعزعة استقرار الدول المجاورة لروسيا والاتحاد الأوروبي. وبهذا، بلغ عدد العقوبات المفروضة على روسيا منذ فبراير 2022 نحو 11.327 عقوبة لتسجل إجمالاً نحو 14.022 عقوبة منذ عام 2014، كما يتبين من الشكل الآتي:

الشكل -1 أكثر دول معاقبة حول العالم



Source: Castellum.AI, Russia Sanctions Dashboard.

هـذا، وتحتل الولايـات المتحـدة المرتبـة الأولـى فـي قائمـة الـدول التـي فرضـت عقوبـات علـى موسـكو منـذ شن حربهـا ضـد كييـف، بإجمالي يصل إلى 1948 عقوبـة، يليهـا سويسـرا التـي فرضـت حوالـي 1782 عقوبـة، لتتذيـل اليابان القائمة بعـدد 919 عقوبـة، وهـو ما يبينـه الشـكل أدنـاه:

الشكل -2 العقوبات على روسيا بحسب الدولة

Source: Castellum.AI, Russia Sanctions Dashboard.

ولم تقف موسـكو مكتوفة الأيدي أمام تلك العقوبات؛ إذ حاولـت التخفيـف مـن حدتهـا، إما عـن طريـق الـرد عليهـا وفـرض عقوبـات مماثلـة، وإما عـن طريـق تقليـص انكشـافها علـى الـدولار لتحصيـن اقتصادهـا مـن آثـار العقوبـات والتحايل عليهـا، ولإثبـات أنهـا لا تـزال تمتلـك الأدوات التـي تُمكنهـا مـن مواجهـة الـدول الغربيـة. وعلـى هـذا الأسـاس، قـررت روسـيا مـارس 2022 بيـع الغـاز والنفـط الروسـي للـدول غيـر الصديقـة بالعملـة الوطنيـة "الروبـل الروسـي"، كمـا أوقـف "بوتيـن" تدفقـات الغـاز إلـى الـدول التـي ترفـض الامتثـال لتلـك الآليـة، مثـل بولنـدا وبلغاريـا وهولنـدا وفنلنـدا والدنمـارك ولاتفيـا، كمـا أعلنـت عـن خططهـا لخفـض إنتاجهـا النفطـي بمقـدار 500 ألـف برميـل يوميًّـا بحلـول مـارس 2023، وكـذا، قـرر البنـك المركـزي الروسـي ينايـر 2023 توسـيع نطـاق قائمـة العمـلات التـي يشـملها نظـام التـداول الرسـمي لتتضمـن 9 عمـلات ناشـئة جديـدة.

• ارتدادات ضاغطة

اتسمت تداعيات العقوبات الغربية على روسيا بالتأثير واسع النطاق الذي تجاوز الاقتصاد الروسي، ليشكل عامل ضغط على الاقتصادات الأوروبية والشرق أوسطية، وهو ما سيتم تفصيله كالتالي:

أولًا: الانعكاسات على الاقتصاد الروسي: كان لتلك القيود سالفة الذكر تأثيرات شبه فورية وسريعة على الاقتصاد الروسي نظرًا لتصميمها خصيصًا لعرقلة الاقتصاد المحلي وعزلها تجاريًّا من أجل وقف حربها على أوكرانيا، ويُمكن استعراض تلك التأثيرات على النحو الآتي:

تراجـع النمـو الاقتصـادي: تتوقـع وزارة الاقتصـاد الروسـي انكمـاش الناتـج المحلـي الإجمالـي بنحـو 2.9% عـام 2022، فيمـا يتوقـع البنـك المركـزي انكمـاش الاقتصـاد بنسـبة تـتراوح مـا بيـن 3% و 3.5% قبـل أن يسـتأنف الاقتصـاد نمـوه في 2023، هـذا بخـلاف توقعـات المنظمـات الدوليـة؛ حيـث تشـير التقديـرات إلـى أنـه مـن المُرجـح أن يسـتمر انكمـاش الاقتصـاد الروسـي أو ينمـو طفيفًـا خـلال العـام الجـاري، كمـا يُبيـن الرسـم الآتـي:


الشكل -3 توقعات نمو الاقتصاد الروسي (%)



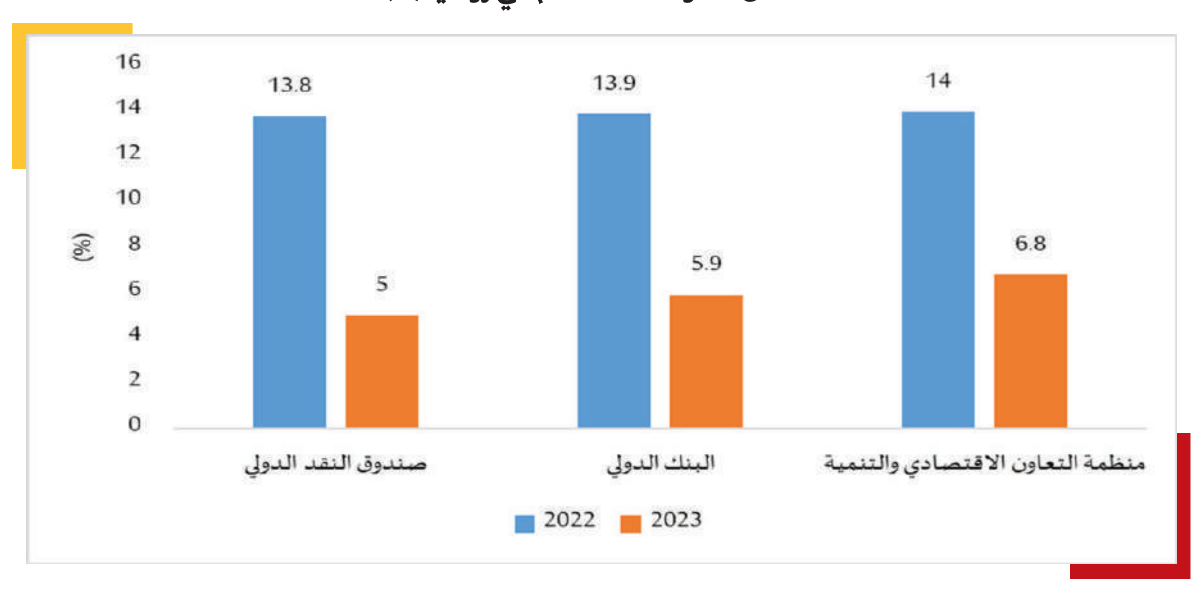
Source: European Council, Impact of sanctions on the Russian economy.

يُبيـن الرسـم أنـه مـن المتوقـع أن ينخفـض الناتـج المحلـي الإجمالـي بنحـو 5.6% وفقًـا لسـيناريو منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة الأكثـر تشـاؤمًا، أو بنسـبة 3.3% وفقًـا لتقديرات البنك الدولي المعتدلة، فيما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الاقتصاد الروسي نموًا هامشيًّا قدره 0.3%.

ارتفـاع معـدلات التضخـم: ارتفـع المسـتوى العـام للأسـعار فـي روسـيا بشـكل حـاد خـلال عـام 2022 ليصـل إلـى نحـو 14%، فيمـا تـتراوح توقعـات عـام 2023 مـن 5% وفقًـا لتوقعـات صنـدوق النقـد الدولـي إلـى 6.8% اسـتنادًا لتوقعـات منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة، كمـا يوضـح الرسـم الآتـي:



الشكل -4 توقعات التضخم في روسيا (%)



Source: European Council, Impact of sanctions on the Russian economy.

وترجع القفزة السعرية بروسيا إلى تقييد إمكانية وصول الحكومة إلى احتياطاتها الأجنبية في الخارج، وتراجع المعروض من بعض السلع المستوردة من الخارج، فضلًا عن تراجع قيمة الروبل الروسي من حوالي 80 روبلًا للدولار الواحد في 23 فبراير 2022 ليلامس مستويات منخفضة بحلول 7 مارس الماضي عند 139 روبلًا لكل دولار، ليعاود الارتفاع من جديد إلى 74.22 روبل للدولار، مع العلم أن هذا الارتفاع جاء نتيجة القيود المفروضة على رؤوس الأموال، واتخاذ قرار ببيع الغاز بالروبل، وربط الروبل بالذهب، إلى جانب الزيادة في أسعار النفط والغاز الطبيعي، إلى جانب إجبار الشركات المُصدرة على تحويل 80% من عملتها الأجنبية إلى روبل.

تقلص التبادل التجاري: شهدت السوق الروسية موجة من انسحاب وتخارج كبريات الشركات الأجنبية، كما فرضت موسكو حظرًا على تصدير أكثر من 200 منتج إلى الخارج كالمعدات الطبية والآلات الزراعية إلى عربات السكك الحديدية والتوربينات، مما أسفر عن تراجع التبادل التجاري بين روسيا ومختلف دول العالم؛ حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تراجع صادرات وواردات روسيا خلال عام 2022 بنحو 15.98% و19.2% على الترتيب، في حين أوضحت تقديرات البنك الدولي أن الصادرات والواردات الروسية قد انخفضت خلال نفس الفترة بحوالي 12.3% و20.8% على التوالي. ويرجع ذلك بالأساس إلى انخفاض الصادرات الروسية من الغاز من 185.1 مليار متر مكعب إلى 100.9 مليار متر مكعب، نظرًا لإيقاف توريد الغاز لعدد من البلاد الأوروبية وتوقف خط "يامال- أوروبا"، واستهداف خطي "نورد ستريم 1 و2".

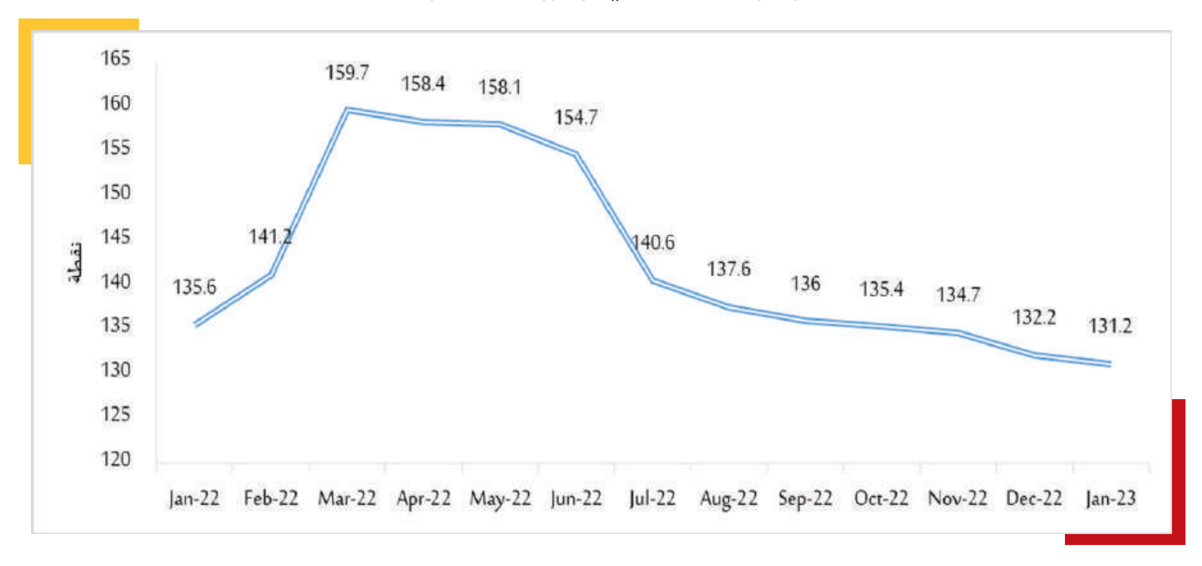
انكماش الإنتاج الصناعي: انخفض الإنتاج الصناعي في روسيا بنسبة 4.3% على أساس سنوي في ديسمبر 2022، مقارنة بتراجع قدره نحو 1.8% في نوفمبر من نفس العام، ويُمكن تفسير هذا بتوقف التعاون بين روسيا والدول الأوروبية فيما يتعلق بتوريد التقنيات وقطع الغيار. وتراجع إنتاج السيارات في البلاد بنسبة 67% في عام 2022 إلى 450 ألف سيارة ركاب فقط، وهو الأداء الأسوأ منذ انهيار الاتحاد السوفيتي مع نزوح شركات صناعة السيارات العالمية. وفي سياق مختلف، تُعد مشكلات البنية التحتية الرقمية إحدى أهم الأزمات الناجمة عن العقوبات؛ حيث تضررت بشدة خطط توسيع شبكات الجيل الرابع الحالية أو حتى صيانتها أو توسيع النطاق العريض والإنترنت، وتقلص إنتاج العديد من السلع في الصناعات ذات التقنية العالية والمتوسطة كالشاحنات وأجهزة استقبال التلفاز.



ثانيًا: الانعكاسات على الاقتصاد العالمي: يبدو أن العولمة الاقتصادية والانفتاح التجاري ومكانة موسكو بالنسبة للأسواق العالمية جعلت من اليسير على آثار العقوبات الاقتصادية أن تنتقل بسهولة إلى الاقتصاد العالمي ليتراجع النمو الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى مجموعة من التداعيات الأخرى يُمكن إيضاحها تاليًا:

تسليح السلع الأساسية: يُعتبر تسليح الطاقة والغذاء من أهم الأدوات التي لجأت إليها روسيا، للرد على العقوبات عن طريق إيقاف توريد الطاقة في العديد من المناسبات أو تعليق مشاركتها في اتفاقية استئناف تصدير الحبوب والأسمدة التي وقعتها مع أوكرانيا يوليو 2022، قبل أن تعاود الانضمام إليها من جديد بعد أيام. ودفع لجوء موسكو لاتباع هذا النهج إلى جانب اضطرابات سلاسل التوريد وقطاع الشحن ونقص الإمدادات من السلع، أسعار الغذاء والطاقة إلى مستويات قياسية، رغم أن العقوبات لم تستهدف قطاع الغذاء بشكل أساسي، وهو ما يتبين من الرسم التالي:

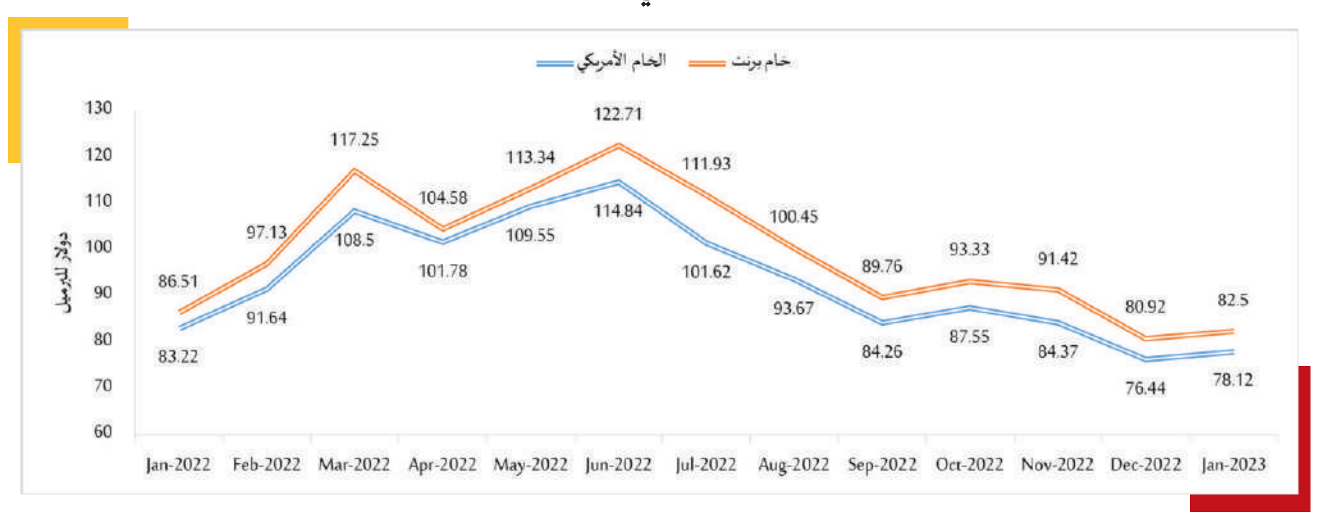
الشكل -5 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء (نقطة)



Source: FAO Food Price Index.

ورغم انخفاض مؤشر "الفاو" في يناير 2023 للشهر العاشر على التوالي، فإنه لا يزال أعلى من متوسط السنوات الخمس الماضية، ولكن لم يكن هذا حال أسواق الطاقة التي شهدت اضطرابًا أعلى وأقوى انطلاقًا من كونها مستهدفة بشكل مباشر من قبل العقوبات، فضلًا عن مساهمة إعادة افتتاح الاقتصاد الصيني في تسارع الطلب على النفط، ويُمكن الاستعانة بالشكل الآتي للتدليل على ذلك:

الشكل -6 سعر الخام الأمريكي وخام برنت (دولار للبرميل)



Source: Energy Information Administration (EIA, Spot Prices).

تحول في أنماط التجارة الطاقوية: شهد العالم بالفعل تحولًا في تجارة النفط منذ بداية الحرب الأوكرانية؛ إذ تراجعت صادرات روسيا الواردة إلى أوروبا بينما اشترت الدول الآسيوية كميات متزايدة من النفط الروسي، خاصة الهند والصين، بينما تتفاوض باكستان على استيراد النفط والغاز من روسيا بحلول مارس المقبل بشروط تضمن منفعة اقتصادية متبادلة لكلا الطرفين.

ورغم ذلك، فإن الدول الآسيوية لا يمكن اعتبارها كبديل لروسيا عن أوروبا، بسبب وجود حدود أمام مقدار النفط الروسي الذي يُمكن معالجته بواسطة مصافي التكرير في الهند، كما تهتم الصين بالحفاظ على تنوع إمدادات النفط وتجنب الاعتماد المفرط على دولة واحدة، مما يضع سقفًا لمشترياتها الروسية. وإلى جانب ذلك، قد تزداد الصعوبات المفروضة أمام الدول الآسيوية لشراء النفط الروسي في ظل العقوبات الأوروبية التي تحظر الشركات المحلية من تأمين الناقلات التي تحمل النفط الروسي في أي دولة حول العالم، إلا في حالة الالتزام بالسقف السعري المتفق عليه مع مجموعة السبع، مما سيزيد من تكاليف شراء النفط القادم من موسكو.

اضطراب خطط تحول الطاقة: تسبب تصاعد وتيرة العقوبات بين روسيا والدول الغربية في اتجاه الأخيرة إلى إعادة التفكير في اللجوء إلى استخدام الفحم -الذي يُعد أكثر مصادر الطاقة تلويثًا للبيئة- كخيار سريع لتعويض أي نقص قد يحدث في إمدادات الطاقة، فقد اضطرت ألمانيا وبريطانيا إلى إعادة تشغيل محطات طاقة الفحم بعدما كانتا على وشك إخراجها من الخدمة تنفيذًا لتعهداتهما بالحد من الانبعاثات الكربونية، في حين أعلنت صربيا أنها لن توقف محطات الطاقة العاملة بالفحم قريبًا في ظل مساعيها للتخفيف من حدة تداعيات أزمة كورونا. وبناءً على ذلك، ارتفعت حصة الفحم في توليد الكهرباء بالاتحاد الأوروبي بمقدار 1.5% في عام 2022، إلا أنه كان من الممكن أن ترتفع تلك النسبة بشكل أكبر دون زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة؛ حيث زاد توليد الطاقة الشمسية في



الدول الأوروبية بنسبة قياسية بلغت 24%، ليصبح مزيج الطاقة الأوروبي يتكون من 16% من الفحم، و22% من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، و20% من الوقود الأحفوري.

ورغم ارتفاع نسبة توليد الطاقة المتجددة، فإن لجوء الدول الأوروبية إلى الاعتماد على الفحم المحلي كبديل عن الطاقة الروسية لا يتناسب مع استراتيجيات مكافحة تغيير المناخ في القارة. ولذلك، فإن لجوء قادة الاتحاد الأوروبي إلى الحلول السريعة لتقليل الاعتماد على الصادرات الروسية لن يخدم الأهداف المناخية طويلة الأجل. وبناءً عليه، حذر الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش" من أن التقلبات في سوق الطاقة قد تعرقل التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة، مؤكدًا أنه لتحقيق أهداف اتفاقية باريس للمناخ يجب الحد من استهلاك الوقود الأحفوري عالميًّا بنسبة 55%، ولكن بعد قيام الحرب أصبح من المتوقع زيادة استخدام الوقود الأحفوري بنسبة 14% لتعويض النقص في إمدادات الطاقة، خاصة في ظل حالة عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي.

مواجهة الهيمنة الدولارية: بدأت الدول الناشئة والنامية في اتخاذ خطوات أكثر جدية تجاه الحد من الهيمنة الدولارية على النظام العالمي، لتتبع بذلك خطى روسيا والصين في ظل تصاعد العقوبات الأمريكية ضد بعض الدول، واستخدام الدولار كسلاح في هذا الشأن، مما قد حفز العديد من الدول لتقليص الانكشاف على الدولار ومواجهة ظاهرة "البترو-دولار" على نحو يدعم نشوء نظام مالي عالمي قائم على عملات أساسية متنوعة.

وكانت مجموعة "البريكس" من أوائل الدول التي حثت على تعزيز تسويات التبادلات التجارية بالعملة الوطنية، كما تعتزم البرازيل والأرجنتين إصدار "عملة موحدة" ليجري التعامل بها إلى جانب الريال البرازيلي والبيزو الأرجنتيني، فيما يستخدم عدد من مصافي تكرير النفط الهندية الدرهم الإماراتي لسداد ثمن بعض شحنات الخام الروسي لتجاوز العقوبات الغربية.

تباطؤ نمو منطقة اليورو: لم تستطع دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو تفادي تأثير العقوبات على اقتصاداتها؛ حيث تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تسجيل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو أدنى مستوياته في عام 2023 عند 0.7%، قبل أن يتجه للارتفاع إلى 1.6% بحلول عام 2024، بسبب رفع أسعار الفائدة وتباطؤ النشاط الاقتصادي، واستمرار أزمة الطاقة. علاوة على ذلك، فقد ارتفع معدل التضخم إلى 9.2% على أساس سنوي حتى ديسمبر 2022؛ حيث سجلت أسعار الطاقة زيادة سنوية تبلغ نسبتها نحو 25.5% رغم تقديم الدول الأوروبية دعمًا للطاقة يبلغ 800 مليار يورو.

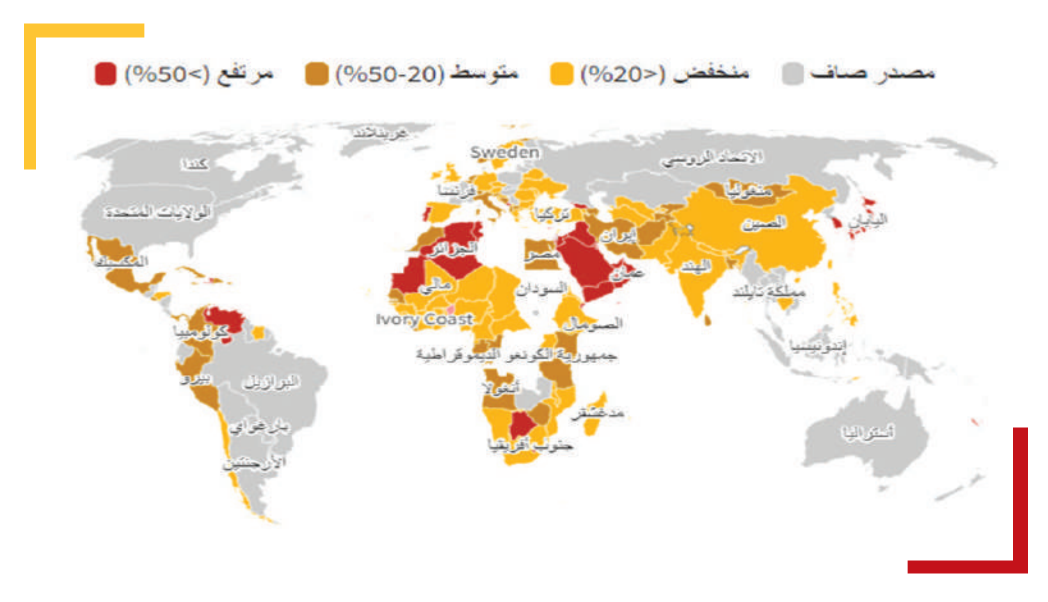
ثالثًا: الانعكاسات على اقتصادات الشرق الأوسط:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق المتأثرة بالتداعيات المتداخلة والمعقدة للحرب، لا سيما العقوبات الاقتصادية. ورغم استفادة بعض الدول العربية المُصدرة للطاقة عبر تعزيز ميزانيتها ومكانتها في السوق العالمي وميزان القوى العالمي، فإن هذا الأثر الإيجابي قد تتضاءل أهميته جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأخرى التي تستوردها. ويُمكن الوقوف على أثر العقوبات على بلدان الشرق الأوسط على النحو الآتي:

انعدام الأمن الغذائي: تمثل روسيا وأوكرانيا مجتمعتين ما يقرب من ثلث صادرات القمح العالمية، وحوالي 20% من الذرة، و80% من زيت عباد الشمس، وتوفران غالبية إمدادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولهذا، فمن شأن العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا أن تزيد من صعوبات تحويل العملات الأجنبية إلى الشركات الروسية والتأمين على السفن المُحملة بالشحنات. وترتيبًا على ما سبق، عرَّضت العقوبات الأمن الغذائي للمنطقة لمخاطر جسيمة، نظرًا لاعتمادها على الواردات الغذائية كما سبق القول، وكما توضح الخريطة الآتية:



الشكل -7 صافي الواردات الغذائية كنسبة من الإمدادات الغذائية المحلية



المصدر: وحدة الدراسات المنظورية العالمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

وعلاوة على ارتفاع الأسعار وتراجع إمدادات الغذاء، تأتي سياسات الحمائية الغذائية التي انتهجتها العديد من البلدان المصدرة للغذاء حول العالم مؤخرًا، لتصب مزيدًا من الوقود على مسألة الأمن الغذائي للاقتصادات الهشة؛ حيث تساهم تلك السياسات في المزيد من تراجع الإمدادات الغذائية لدول الشرق الأوسط.

كما أن هناك العديد من المعوقات الماثلة أمام إمكانية بحث الدول الشرق أوسطية عن مصادر بديلة لوارداتها الغذائية؛ إذ إن التضخم العالمي المرتفع وارتفاع تكلفة الشحن والقيود المحتملة على الصادرات تجعل هذا التحول مكلفًا. وحتى إن حاولت تلك الدول زيادة إنتاجها الزراعي المحلي فإنها ستواجه عوائق أخرى متمثلة في تفاقم أزمة التغيرات المناخية وزيادة أسعار مدخلات الإنتاج الزراعية كالأسمدة، فضلًا عن ندرة المياه التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث تعتبر المنطقة الأكثر شحًّا في المياه عالميًّا، وتقع حوالي 11 دولة، من أصل 17 دولة تعاني من الإجهاد المائي في العالم، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن شأن جميع ما سبق أن يكون له آثار مباشرة وملموسة على مستوى الاستقرار السياسي؛ حيث يُعد السخط الشعبي جراء ارتفاع أسعار الخبز حافزًا رئيسيًّا للاحتجاجات والاضطرابات الشعبية في غالبية الدول الواقعة بالمنطقة.

انهيار أسعار الصرف: أسفرت الموجة التضخمية العالمية وارتفاع فاتورة الواردات إلى جانب انخفاض الاحتياطي النقدي، في انهيار سعر صرف عملات اقتصادات الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد، تعاني دول المنطقة من تراجع الإيرادات السياحية وعزوف المستثمرين الأجانب عن المخاطرة نظرًا لحالة عدم اليقين وتراجع معنويات الأسواق، فضلًا عن السياسات



النقدية التشددية التي بدأت البنوك المركزية في اتباعها منذ بداية العام الماضي، والتي أدت إلى تراجع كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في المنطقة، وهو ما زاد من الضغوط المفروضة على الاحتياطي النقدي لتلك الدول، وحدوث مزيد من التراجع في أسعار الصرف.

تباطؤ النمو الاقتصادي: نتيجة لجميع ما سبق، من المتوقع أن يتباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا إلى 3.2% في عام 2023، ليرتفع ضئيلًا عند 3.7% بحلول عام 2024. ويعود ذلك إلى أن رفع أسعار الفائدة قد لا يسيطر على معدلات التضخم والحفاظ على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة بالشكل المرجو، ولكنه قد يؤدي إلى حدوث انكماش اقتصادي وتوقف عجلة الإنتاج والنشاط الاقتصادي بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض، مما قد يضر بمعدلات البطالة.

تعزيز مكانة المنطقة في خريطة الطاقة العالمية: برزت منطقة الشرق الأوسط كأحد البدائل المُتاحة أمام أوروبا لتعويضها عن مصادر الطاقة الروسية. وفيما يتعلق بأحدث التحركات المتعلقة بهذا الشأن، أبرمت كل من مصر وإسرائيل والاتحاد الأوروبي اتفاقا ثلاثيًّا حول تجارة ونقل وتصدير الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى أوروبا بعد تسييله في المحطات المصرية المعدة لذلك، كما أنه من المتوقع توقيع مذكرة تفاهم بين مصر وإيطاليا بشأن مشروع للربط الكهربائي بقدرة 3 جيجاوات في يونيو المقبل، فيما اتجهت ألمانيا لدول الخليج -السعودية وقطر والإمارات وعُمان تحديدًا- لإجراء مباحثات تتعلق بتصدير النفط والغاز المُسال.

مجمل القول، إن العقوبات المتصاعدة المفروضة ضد روسيا نجحت في تحقيق تأثيرها الاقتصادي، إلا أنها لم تستطع تحقيق هدفها المرجو، وهو إنهاء حرب موسكو ضد كييف؛ إذ واجهت تلك العقوبات حواجز ضخمة أمام العمل بالطريقة التي من المفترض أن تعمل بها من الناحية النظرية؛ حيث أظهرت النتائج الواقعية أنه نادرًا ما تلعب العقوبات الاقتصادية دورًا حاسمًا في تحقيق أهدافها النهائية رغم تداعياتها السلبية واسعة النطاق.



السيناريوهات المحتملة



أثار مرور عام على الحرب الروسية الأوكرانية العديد من التساؤلات، بشأن مستقبل هذه الحرب، وأي مصير يمكن أن تؤول إليه المواجهة بين روسيا وأوكرانيا، خاصة مع اتسام المشهد الحالي بمزيد من اللا يقين؛ إذ تحمل الإجابة على هذا التساؤل عددًا من السيناريوهات، والتي يمكن بلورة أبرزها على النحو التالي:

- **السيناريو الأول: التصعيد من أجل التهدئة:**

يستند هذا السيناريو إلى افتراض، مفاده وجود إدراك بأن استمرار الحرب مسألة بالغة التكلفة ومعقدة التداعيات، بجانب رغبة عدد من الأطراف الدولية في المشاركة في جهود الوساطة. بعد انتهاء عامها الأول، يتضح أن روسيا ربما أوشكت على السيطرة على الشرق، وهو ما يتماشى مع الأهداف الروسية الرامية لإحكام قبضتها على إقليم دونباس، بطريقة انعكست في الخطاب السنوي للرئيس "بوتين"، الذي ألقاه أمام الجمعية الفيدرالية في 21 فبراير 2023. الأمر الذي قد يمثل دافعًا لـ"بوتين" للانفتاح على عمليات التفاوض بالتزامن مع الاستعداد لشن هجوم مُضاد على أوكرانيا، يتمكن عبره من حسم المعركة، بما يُعزز موقفه التفاوضي، ويضمن له السيطرة على كامل أراضي الإقليم، وهو ما سيساهم في ضمان عدم انضمام أوكرانيا لحلف "الناتو" أو الاتحاد الأوروبي، بعد تقسيمها بشكل تدريجي.

أما عن أوكرانيا، فقد أصبح لدى الرئيس "زيلينسكي" قناعة بأن المسار التفاوضي مرهون بتقدمها في الميدان على روسيا، وإعادة سيادتها على أراضيها، أو إضعاف قدرة روسيا على المناطق التي سيطرت عليها، وذلك من خلال الاعتماد على الدعم العسكري الغربي، واستمرار ضغط أوكرانيا على الدول الغربية للتعجيل بإرسال الأسلحة الثقيلة، بالإضافة إلى الطائرات المقاتلة، ومنظومات دفاع جوي تُمكنها من التصدي للمسيرات الروسية. وقد يُعزز هذا السيناريو، الضغوط التي تمارسها القوى الغربية على الدول الداعمة لروسيا، وفي مقدمتها بيلاروسيا، وإيران، وتركيا، والصين، للحيلولة دون تمكن روسيا من الالتفاف على العقوبات الغربية. وهو الأمر الذي يعني أن التوسع في حجم ونطاق المساعدات المقدمة لأوكرانيا سيرفع بلا شك من حجم التكاليف التي يتحملها حلفاؤها الغربيون، الذين يعانون بالفعل من اضطرابات اقتصادية كبيرة، ما يدفعهم في النهاية للضغط على كييف لقبول المسار التفاوضي.



وفي هذا السياق، يستبعد هذا السيناريو طرح عودة ملف شبه جزيرة القرم على طاولة المفاوضات؛ حيث من المتوقع أن يدور أغلب التركيز على إقليم دونباس، وذلك على الرغم من إعلان روسيا ضم أربعة أقاليم أوكرانية لأراضيها، وهي: دونيتسك، ولوهانسك، وخيرسون، وزابوريجيا. ويرجع ذلك إلى استمرار المعارك في هذه الأقاليم، فضلًا عن انسحاب القوات الروسية من خيرسون نتيجة الهجوم المُضاد الذي شنته أوكرانيا، علاوة على أن زابوريجيا ما زالت السيطرة عليها غير محسومة، كما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ترغب في تناوب إرسال مراقبين دوليين إليها للحد من إمكانية توظيف المؤسسات النووية المتمركزة على أراضيها من قبل طرفي الصراع لشن هجوم على الطرف الآخر، أو التلويح باستخدام السلاح النووي من قبلهم كآلية للضغط السياسي في إطار مسار التفاوض.

- **السيناريو الثاني: استنزاف مُزدوج:**

ينطلق هذا السيناريو من فكرة أساسية، فحواها إصرار كل طرف على هزيمة الطرف الآخر (zero sum game)، بل قد يزيد من رغبة الأطراف في إطالة أمد الصراع من أجل استنزاف كل طرف لخصمه. ما يعني أن هذا السيناريو يتوقع أن تتحول أوكرانيا إلى بؤرة استنزاف على الساحة الأوروبية نتيجة لاستمرار أمد الصراع الجاري.

يدعم هذا السيناريو المؤشرات المُتعلقة بحالة النزيف العسكري، والإخفاقات المُتتالية التي تعرضت لها روسيا خلال العام الأول من الحرب، سواء ما يتعلق بالخسائر البشرية أو المعدات العسكرية، علاوة على التراجع الميداني في ساحات كانت تمثل أهدافًا استراتيجية لروسيا في مراحل مُعينة من الحرب، كما هو الحال في خاركيف، وخيرسون. وهو ما يتزامن مع تراجع مخزون الأسلحة الغربية، ما قد يضع قيدًا على استمرار الدعم النوعي المُقدم لأوكرانيا من الغرب، وذلك في ظل المُمانعة بشأن تقديم أسلحة هجومية يمكنها أن تؤثر على مُجريات الوضع الميداني، حتى إن المنظومات والأسلحة الدفاعية التي يقدمها الغرب لأوكرانيا تظل محدودة مُقارنة بالأسطول الحربي الروسي.

ويحمل هذا السيناريو مؤشرات على نجاح الضغط الأمريكي في استمرار موجة التصعيد المرتبطة بالحرب، والتي قد تُواجَه بتصعيد روسي مُضاد لعدم الظهور بمظهر المُستسلم. ويمكن تبرير الرغبة الأمريكية في استمرار التصعيد من أجل تحقيق المزيد من المكاسب المرتبطة بتعزيز الاعتماد الأوروبي على واشنطن، واستنزاف روسيا كخصم تاريخي، والتدليل على استمرار الهيمنة الأمريكية بهدف ردع الصين. إلا أن مسألة الاستنزاف التي يقوم عليها السيناريو لن تطول روسيا وحدها، لكنها ستطول الدول الأوروبية أيضًا التي ستواجه موجات هائلة من اللاجئين، وتنامي أعداد المسلحين، وتهيئة الأوضاع لاتساع نطاق الجريمة المنظمة... وغيرها، كما أن تداعياتها ستنصرف إلى كافة دول العالم بتبعات مُركبة قد تمتد آثارها لسنوات.

- **السيناريو الثالث: الستار الحديدي:**

يرتكز هذا السيناريو على فشل المفاوضات في الوصول لصيغة توافقية بين الغرب وروسيا، في حال إعادة إحكام روسيا سيطرتها التامة على الشرق الأوكراني، ومحاولتها السيطرة على الموانئ الجنوبية. واستنادًا إلى هذه الرؤية، سيتم التعامل مع المناطق المستقطعة من أوكرانيا كجزء تابع للإدارة الروسية، لضمان السيطرة الكاملة على شرق أوكرانيا، وتدشين ممر بري من روسيا إلى شبه جزيرة القرم. وبهذا، ستكون روسيا قد حققت الأهداف الاستراتيجية للعملية العسكرية.

أما ما يتعلق بأوكرانيا، فستصبح -وفق هذا السيناريو- دولة هشة ومُفككة، ومُعرضة لمزيد من العسكرة، ومرشحة لمزيد من التقسيم في المستقبل. وبالتالي، قد تتحول أوكرانيا إلى مستنقع طويل الأمد على الساحة الأوروبية بطريقة ستؤدي لإنهاك القارة العجوز، وإخضاعها بشكل أكبر للهيمنة الأمريكية. ومن جانبها، فإن الانتصار الروسي وفق هذا المنظور يُمثل إحراجًا واضحًا لصورة واشنطن ومكانتها، الأمر الذي قد يستدعي رد فعل أمريكيًّا قويًّا على التجاوز الروسي، تتمثل أبرز ملامحه في كونه عملية أمريكية وليس حربًا طويلة المدى، الغرض منها دعائي (على شاكلة الضربة النووية الدعائية في هيروشيما ونجازاكي)، وليس الاشتباك العسكري المباشر؛ وكنتيجة لطبيعتها الدعائية قد تكون مفاجئة ومباغتة وفي ساحة غير تقليدية. واستنادًا إلى ذلك، ستواجه الدول التي تتبنى الحياد تجاه الحرب، مزيدًا من الضغوط من أجل الانضمام للمعسكر الغربي بقيادة واشنطن.

- **السيناريو الرابع: حرب واسعة النطاق:**

يُعد هذا السيناريو هو الأسوأ والأخطر بين تداعيات الحرب الأوكرانية، وبه تنخرط دول "الناتو" في حرب مباشرة مع روسيا؛ إذ قد تصبح نقطة البداية هي قيام روسيا بالرد على اندفاع الدعم الغربي لأوكرانيا، مُعتبرة أن تزويد كييف بأسلحة هجومية يمكن أن يستهدف العمق الروسي. وعليه، يمكن أن تشن حربًا مُوسعة كجزء من الدفاع عن أمنها القومي. وفي هذا السيناريو قد تقوم روسيا بتوجيه ضربة نووية تكتيكية، أو الاتجاه لكسر شوكة أوكرانيا عبر استخدام الأسلحة البيولوجية والكيماوية.

من ناحية أخرى، يمكن أن يعتبر حلف "الناتو" أن روسيا قد هاجمت جزءًا من أراضيه، في حال ما قامت باستهداف مُتعمد أو غير مُتعمد (كواقعة سقوط صاروخ روسي في قرية على الحدود البولندية)، مُعلنًا بذلك الحرب على روسيا وفقًا للمادة الخامسة من بروتوكول الحلف.

وهذا يعني أن العالم سيكون بصدد حرب عالمية ثالثة ذات تأثيرات هائلة على كافة دول العالم. الأمر الذي سيُعيد تشكيل النظام الدولي بأكمله، ويُنذر بدخول العالم حقبة جديدة بقواعد مُختلفة تمامًا للعبة السياسية وفقًا لنتائج الحرب. وعلى الرغم من محدودية فرص هذا السيناريو، نتيجة لإدراك كل الأطراف أن الخسائر ستكون ضخمة للجميع، فإنه من الصعب استبعاده تمامًا، نظرًا لأن مسألة سوء تقدير الموقف تظل قائمة في مثل هذه الأحداث المُحتقنة، كما أن بُعد التحركات -ولو غير المقصودة- قد يؤدي لاشتعال شرارة حرب كبرى.



يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies



العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

